المجلة التاريخية المصرية ٥٠ (٢٠١٦)، ٤٩٩ ـ ٥٤٥

الإِدَارَةُ المِصْرِيَّةُ لأَزَمَاتِ تَأْمِيمِ شَرِكَةِ قَنَاةِ السُّوَيْسِ

محمَّد السَّيِّد سِلِيم(٥)

يتناول هذا البحث موضوع إدارة مصر مجموعةَ الأزمات التي نشأت ابتداءً من ١٩ من يوليو سنة ١٩٥٦م حين قامت الولايات المتحدة بسحب عرض تمويل مشروع السد العالي، وأَتْبَعَتْها بريطانيا والبنك الدولي للإنشاء والتعمير بقرار مماثل؛ مما أسفر عن اتخاذ جمال عبد الناصر قرار تأميم شركة قناة السويس في ٢٦ من يوليو، وقد امتدت تلك الأزمات حتى بَدء العدوان الثلاثي على مصر في ٢٩ من أكتوبر في العام ذاته. ومِنْ ثَمَّ، فإن مجال هذا البحث هو الإدارة المصرية تلكَ الأزماتِ دون التعرُّض لإدارة الأطراف الأخرى تلك الأزمات إلا بمقدار مايفيد في فَهم الإدارة المصرية. كما أنه سيركِّز على تلك الأزمات من منظور استراتيجيات إدارة الأزمة، ومن ثَمَّ سيكون السؤال المحوري في البحث: ما الاستراتيجيات التي طبَّقها الرئيس عبد الناصر لإدارة تلك الأزمات؟ وإلى أي حدٍّ نجحت تلك الاستراتيجيات في تحقيق أهدافها؟

وللإجابة عن هذين السؤالَيْنْ سنبدأ بإيضاح المفهومَيْنْ اللذين سنوظفهما في البحث: الأزمة وإدارة الأزمة، مع التمييز بينهما وبين المفاهيم الأخرى التي تتعلق بهما، ثم نتحول إلى تحديد الأزمات التي شملتْها عملية تأميم شركة القناة، لإيضاح مدى اقترابها أو بُعْدِها عن الأزمة طبقًا للتعريف الذي

---

(٥) كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة.

قدَّمْناه، وللفصل بينها بحيث يمكن دراسة إدارة كل أزمة على حِدَةٍ بشيء من التفصيل؛ ثم نقوم بتقييم الأساليب التي وُظِّفَتْ لإدارة الأزمات محل البحث. وأخيرًا نتناول الدروس المُفادَة من عمليات إدارة أزمات تأميم شركة القناة.

وترجع أهمية دراسة تلك الأزمات بالشكل الذي عرضناه إلى عاملَيْنِ؛ الأول أن تلك الأزمات غيَّرت وَجْهَ السياسة الدولية في الشرق الأوسط في النصف الثانيمن القرن العشرين، فقد دَشَّنَتْ بداية عهد تأكيد مشروعية حق الدول في تأميم المصالح الأجنبية، كما خرج عبد الناصر من هذه الأزمات زعيمًا بلا منازع، ليس لمصر وحدها، لكن لحركات التحرير الوطني في العالم العربي، على امتداد العالَم الثالث، كما أنها مَثَّلت نقطة تحول في الدور السياسي لمصر في المنطقة العربية، ونقطة انطلاق لحركة القومية العربية، كما انطلقت حركات التحرير الوطني في العالم العربي من المحيط إلى الخليج، فتصاعدت ثورة الجزائر، وانهارت الإمبراطوريتان البريطانية والفرنسية في العالم الثالث. أمَّا على الصعيد العالمي فقد أدَّتْ تلك الأزمات إلى أُفُول الدور العالمي لأوربا، وصعود التنافس الأمريكي والسوفيتي في العالم الثالث بشكل غير مسبوق. ويقول ريتشارد نيكسون إن الدول الأوربية قد كَفَّتْ بعد أزمات سنة ١٩٥٦م عن الاضطلاع بأدوارها بصفتها قوى عالمية. أما العامل الآخَر فيتمثَّل في أن الأزمات المُشَار إليها لم تُدْرَس من قَبْلِإلا من منظور الدراسة التاريخية، أو من منظور اتخاذ القرار السياسي، لكنها لم تُدْرَس من منظور إدارة الأزمات الدولية، ومِنْ ثَمَّ فإن دراسة تلك الأزمات من منظورها المنطقي - وهو إدارة الأزمات - لابدَّأن يُظْهِرَ جوانب جديدة من حركياتها وآليات فَهْمِها.

(١)

في تعريف الأزمة وإدارة الأزمة واستراتيجياتها

يوضِّح تأمُّل أدبيَّات الأزمة الدولية أنَّ هناك عدة تعريفات لتلك الأزمة ، بَيْدَ أن أكثر تلك التعريفات شيوعًا وقبولًا ذلك التعريف الذي قدَّمه هيرمان وطوَّره بريتشر ، الذي يقول إن الأزمة موقف مفاجِئ يتَّسم بتهديد عالٍ للقيم الأساسية للدولة ، مع محدوديَّة الوقت المُتاح لاتِّخاذ القرار للتعامل مع الموقف ، ووجود احتمال كبير لنُشُوب الحرب[١] . طبقًا لهذا التعريف ، فإن الأزمة الدولية تختلف عن الصراع الدولي والمشكلة الدولية ؛ فالصراعُ الدولي موقفٌ يتسم باتِّبَاع وحدتَيْنِ دوليتَيْنِ أو أكثر أهدافًا متعارِضة في آن واحد ، كما أن المشكلة الدولية تشير إلى موقفٍ يتسم بوجود عقبات أمام تحقيق الأهداف ، ولايُشْتَرَط في موقفَي الصراع والمشكلة عنصر المفاجأة أو محدودية الوقت ، لكنَّ الأزمة الدولية تنطوي على وجود مشكلة ما ، وعلى وجود صراع بين الأطراف ، كما قد تنشأ المشكلة والصراع ولا تحدث أزمة . ومن ثَمَّ فالأزمة مرحلة «محتملة» من مراحل ظهور المشكلة أو الصراع .

كذلك ينطوي مفهوم إدارة الأزمة على عدة تعريفاتٍ يمكن أن نلخصها فى ثلاثة ؛ طبقًا للتعريف الأول فإن إدارة الأزمة تعني تحقيق الأهداف المُتَوخَّاة في الموقف الناشئ عن الأزمة دون استخدام العنف المسلَّح ، فالأزمة طبقًا لهذا التعريف موقف «مرضى» يجب تخطيه بسرعة من خلال السيطرة السريعة على الموقف

---

(١) CHARLES HERMANN, «International crisis as a situational variable», in JAMES ROSENAU, ed., *International Politics and Foreign Policy,* New York - Free Press, 1969, pp.414-415; MICHAEL BRECHER, «Towards a theory of international crisis behavior: A Preliminary Report», *International Studies Quarterly,* 21 (1) March 1977, pp.15-38.

وتفادِي نشوب الحرب . إنَّ السلوك المقبول فيأثناء الأزمة هو ذلك السلوك الذي لا يؤدي إلى تزايد احتمال نشوب الحرب ، وفي الوقت ذاته يحقق أهداف الدولة ، بتعبيرٍ أدق يمكن القولإن إدارة الأزمة تعني ضَبْط المخاطر الناشئة عن الموقف المفاجئ الذي أدى إلى نشوبها . كما يرى أنصار هذا التعريف أن أطراف الأزمة شركاء في عملية السيطرة عليها وتفادي نشوب الحرب ، ومن ثَمَّ ، فإنه إذا أسفرت الأزمة عن نشوب الحرب فإن هذا يشير إلى الفشل في إدارة تلك الأزمة . أما التعريف الثاني فيشير إلى أن إدارة الأزمة تعني كَسْب الأزمة ، أي تحقيق الأهداف حتى لو تطلَّبَ ذلك استعمال العنف المسلح ، إن الهدف من إدارة الأزمة عند هؤلاء الانتصار في موقف الأزمة وإجبار العدُوّ على التراجع من خلال «الدِّبْلُوماسِيَّة القَهْرِيَّة» ، فالأزمة بالنسبة لأنصار هذا التيار فرصة لتحقيق الأهداف وليست موقفًا مرضيًا يجب التخلص منه بسرعة ، فالسلوك المقبول في الأزمة ذلك السلوك الذي يؤدي إلى تحقيق الأهداف . أما التيار الثالث فإنه يَجْمَعُ بين التيارَيْن السالفَيْنْ ؛ حيث يرى أنصاره أن إدارة الأزمة عملية توظيف أدوات الدِّبْلُوماسِيَّة القَهْرِيَّة ضد الخصم بما يؤدي به إلى التراجع وتحقيق الأهداف المتوخاة ، وذلك بالحد الأدنى اللازم من استعمال القوة العسكرية ، إن الأزمة بالنسبة لهؤلاء مزيج من ضبط الموقف والمخاطر ، وكذلك استعمال الدِّبْلُوماسِيَّة القَهْرِيَّة التي تقل عن مستوى القوة المسلحة ، بَيْد أن استعمال القوة المسلحة عند هؤلاء يظل أمرًا مقبولًا بشرط أن يكون عند حده الأدنى[1] ، وهذا هو التعريف الذي سنتبناه في هذا البحث .

ومن المهم أن نشير إلى أن إدارة الأزمة تختلف عن عملية اتخاذ القرار إبَّان الأزمة ؛ فبينما تنصرف عملية اتخاذ القرار إلى المفاضلة بين البدائل المتاحة لاختيار

---

(1) PHIL WILLIAMS, *Crisis Management, Confrontation and Diplomacy in the Nuclear Age,* London-Martin Robertson, 1976, pp.19-31; GILBERT and LAUREN, «Crisis management», *Journal of Conflict Resolution,* 1980, pp.641-664.

البديل الأكثر تعظيمًا للمنافع، فإن إدارة الأزمة تشير إلى عملية الفعل ورد الفعل تجاه الطرف الآخر في دفْع الأزمة في اتجاهٍ محدَّدٍ أو تجنُّب موقفٍ ما. ومن ثَمَّ فإن عملية اتخاذ القرار عملية تفاعلية بين أطراف الأزمة، بينما عملية اتخاذ القرار عملية أُحَادِيَّة.

ما استراتيجيات إدارة الأزمة؟ يشير ألكسندر جورج في دراسته الرائدة عن إدارة الأزمات إلى نوعَيْنِ من الاستراتيجيات: هجومية ودفاعية. يمكن تلخيصهما على النحو التالي:[1]

أولًا: الاستراتيجيات الهجومية لإدارة الأزمات

إنها استراتيجيات يوظِّفها مَن أشعل الأزمة، وتشمل:

(١) ابتزاز الخصم، ويُقْصَدُ بذلك الطلب من الخصم الاستجابة لمطالب مَن يستعمل تلك الاستراتيجية تحت التهديد بالعقاب في حالة الرفض. ويتطلب استعمال تلك الاستراتيجية أن يكون المبتزُّ في موقفٍ أقوى وأن يكون مستعدًا لتنفيذ تهديده في حالة الرفض، وأن يكون قادرًا على دفع هذا الطرف إلى تنفيذ المطلوب منه بشكلٍ لايبدو معه أنه قد خضع للمبتز.

(٢) جَس النبض المحدود: ويُقْصَد به عمل محدود يمكن التراجع عنه، هدفُهُ استكشاف مدى استعداد الخصم لتقديم تنازلات؛ أي دفْع الخصم إلى إيضاح نواياه، فإذا تبيَّن أن الخصم مصمم على عدم تقديم تنازلات فإنه يمكن عندئذ التراجع عن طلب أي تنازلات دون خسارة.

---

(1) ALEXANDER GEORGE, «Strategies for crisis management», *in Alexander George*, ed., *Avoiding War, Problems of Crisis Management*, Boulder, Westview Press, 1991, pp.377-394.

(٣) استراتيجية الضغط المحكوم: في تلك الاستراتيجية يَعرِف المهاجم أن المدافع ملتزم بالوضع الراهن، لكنه يبادر بسلوك محدود لتغيير هذا الوضع، يتصور أنه سيدفع بالمدافع إلى التنازل، كأنْ يقوم بمحاصرة إقليم محدد للخصم.

(٤) استراتيجية الأمر الواقع؛ ويُقصَد بها أن يفاجئ المهاجمُ خصمَه بأمر واقع ينفذه بالفعل، متوقعًا أن الخصم سيقبله؛ ومن ذلك تأميم مصر شركةَ قناة السويس في ٢٦ من يوليو سنة ١٩٥٦م.

(٥) استراتيجية الاستنزاف؛ ويُقصَد بها إنهاك الخصم بسلسلة من التصرفات المحدودة المتتالية بمختلف أشكالها، تهدف إلى إنهاكه ودفعه في النهاية إلى قبول مَطالِب المهاجِم، ومن ذلك استراتيجية الاستنزاف المصرية تجاه إسرائيل سنة ١٩٦٩م.

ثانيًا: الاستراتيجيات الدفاعية لإدارة الأزمات

إنها استراتيجيات يوظِّفها مَن يواجه التحدي ممَّنْ أشعل الأزمة؛ وتشمل:

(١) الدبلوماسية القهرية التي يُقصَد بها سلسلة من الإجراءات المحدودة تتضمن «احتمال» استعمال القوة لإجبار الخصم على التوقف عن استفزازاته، أو التنازل عما حصل عليه، تتسم هذه الاستراتيجية بأنها مقصورة على التهديد باستعمال القوة لإظهار التصميم على عدم قبول مطالب المهاجم، فهياستراتيجية سياسية تساندها القوة.

(٢) استراتيجية التصعيد المحدود؛ وتشير إلى الدخول في سلسلة محدودة منتقاة من التصرفات التي تدور حول التصعيد، الهدفُ منها وضْعُ أسس جديدة للموقف ومنْع العدو من التصعيد، ومن ذلك رد إسرائيل على استراتيجية الاستنزاف المصرية بالتصعيد المضاد المحدود.

(٣) استراتيجية الضربة بضربة المصحوبة بردع التصعيد من الخصم؛ ويُقصَد بها

الرد على كل ضربة للخصم بضربة مكافِئة بشكلٍ يحمل الخصم على التوقف .

(٤) استراتيجية اختبار القدرات المصحوبة بردع التصعيد من الخصم ؛ تَفتَرِض تلك الاستراتيجية أن المدافع يى موقف أضعف من المهاجم ، لكنه يقبل تحدي العدو من خلال حشد محدود للقوة ، يختبر فيه مدى استعداد العدو للتراجع .

(٥) استراتيجية رسم الخط الأحمر ؛ وتشير إلى تحديد المصالح الحيوية التي يُعَدُّ المساس بها مدعاة للتصعيد .

(٦) استراتيجية إظهار الالتزام والتصميم على تفادي قيام الخصم بسوء التقدير ، وذلك من خلال سلسلة من الإجراءات التي تهدف إلى توصيل رسالة إلى الخصم بعزْم المدافع على عدم تقديم تنازلات .

(٧) استراتيجية شراء الوقت ؛ وتنصرف إلى محاولة تأجيل المواجهة انتظارًا للوقت الملائِم من خلال سلسلة من التفاعلات مع الخصم .

لا تُعَد القائمة السابقة لاستراتيجيات إدارة الأزمات شاملةً كلَّ الاستراتيجيات المتصوَّرَة ، لكنها تضم الاستراتيجيات الأكثر توظيفًا . كما أنه يمكن الجمع بين بعضها في استراتيجية واحدة تجمع بين البُعْدَيْنِ الهجومي والدفاعي في وقت واحد . وسنحاول في الأقسام التالية أن نوضح كيف وَظَّف عبد الناصر بعض تلك الاستراتيجيات فيإدارة الأزمات المرتبطة بعملية تأميم شركة قناة السويس . لكن سنبدأ أولًا بتحديد تلك الأزمات .

(٢)
أزمات تأميم شركة قناة السويس

يمكن القول إن عملية تأميم شركة قناة السويس تضمنت ثلاث أزمات مترابطة ؛ وهي أزمة قيام الولايات المتحدة بسحب عرض تمويل مشروع السد

العالي في ١٩ من يوليو سنة ١٩٥٦م، وأزمة تأميم الشركة في ٢٦ من يوليو التي نَجمت عن قيام مصر بالإعلان عن تأميم الشركة، وأزمة قيام بريطانيا وفرنسا بتوجيه إنذار إلى مصر في ٢٩ من أكتوبر بالانسحاب عشرة أميال إلى الغرب من قناة السويس، تمهيدًا لاحتلالها للفصل بين القوات الإسرائيلية الغازية والقوات المصرية، وإلا فإن فرنسا وبريطانيا ستتدخَّلان عسكريًا. ترجع أهمية التمييز بين تلك الأزمات الثلاث إلى أنها مختلفة اختلافًا جذريًا برغم أنها أزمات مترابطة؛ فهي مترابطة من منطلق أن كل أزمة أدت إلى الأزمة التي تلتها، فتأميم شركة القناة نتج ـ ولو شكليًا ـ عن سحب عرض تمويل مشروع السد العالي، والإنذارُ البريطاني الفرنسي ترتب على إعلان قرار تأميم الشركة، فلابد من دراسة الأزمات الثلاث بشكل مترابط، بَيْد أن صفة الترابط لاتنفي عن تلك الأزمات صفة التفاوُت، إذْ يمكن القول إن الأزمة الأولى لم تكن أزمة حقيقية بالنسبة لمصر، فالموقف الذي أشعل الأزمة، وهو سحب عرض تمويل مشروع السد العالي، لم يكن مفاجئًا لمصر، إنَّ الأمر المفاجئ كان طريقة إعلان الولايات المتحدة سحب عرض التمويل، التي رآها عبد الناصر مُهِينة وتبرر له الرد. كذلك فإن هذا الموقف لم يكن يمثل تهديدًا لمشروع بناء السد العالي، إذْ كانت تتوافر بدائل لبناء المشروع، لكنه مثَّل «فرصة» سانحة لتنفيذ قرار التأميم الذي كان عبد الناصر قد استقر عليه من قَبْل، كما أن الوقت المتاح لعبد الناصر للرد كان كبيرًا من الناحية العملية، فلم يكن ثمة مبرر للرد السريع على الإعلان الأمريكي، لكن عبد الناصر رأى ضرورة الرد السريع حتى يبدو التأميم بمثابة الرد على سحب عرض التمويل، كما أنه لم يكن ثمة أي تهديد بنشوب الحرب، بينما كان الإنذار البريطاني الفرنسي بمثابة مفاجأة كاملة لعبد الناصر، ومثَّل تهديدًا كبيرًا لسلامة أرض مصر، كما لم يَترك له سوى وقت محدود جدًا للرد، مع وجود تهديد حقيقي بالحرب، كما أن التأميم كان بمثابة مفاجأة كاملة للدول الغربية وللشركة العالمية لقناة

السويس قبل التأميم، ومثَّل تهديدًا لمصالحها في عائدات قناة السويس وحرية الملاحة بها، وإن تَرَكَ القرار فترة زمنية كبيرة للدول الغربية للرد، كما لم يكن الأمر ينطوي على نشوب حرب تشنها مصر، كذلك تختلف الأزمات الثلاث من حيث العامل الذي أشعل الأزمة، ومن حيث حركيات إدارة الأزمة وبالتحديد الاستراتيجيات المتَّبَعَة في إدارة كل أزمة، ومن حيث دور مصر في كل أزمة، أي كونها المهاجم أو المدافع، ففي الأزمتين الأولى والثالثة كانت مصر الطرف المدافِع، بينما كانت الطرفَ المهاجم في الأزمة الثانية. وسنتناول الإدارة المصرية لتلك الأزمات على التوالي مع الإشارة إلى إدارة الأطراف الأخرى، لكن في سياق تحليلنا الإدارةَ المصرية. من ناحية أخرى، فإننا لن نتعرض للسياق العالمي والإقليمي والمحلي لعملية إدارة تلك الأزمات، حيث إن الفصول الأخرى من هذا الكتاب تتعرض له بشكل أكثر تفصيلًا.

(٣)

أزمة سحب عرض تمويل مشروع السد العالي في ١٩ من يوليو

اندلعت تلك الأزمة نتيجة سحب الولايات المتحدة العرضَ الذياشتركت مع بريطانيا والبنك الدولي في تقديمه لتمويل مشروع السد العالي، وذلك في ١٩ من يوليو سنة ١٩٥٦م، بشكلٍرآه عبد الناصر بمثابة تشهير علني بالاقتصاد المصري. وبينما كان الرئيس عبد الناصر يتوقَّع سحب عرض التمويل لم يتوقع أن يتم سحب العرض بالشكل «المُهِين» الذي تم به حسبما رآه.

كان مشروع السد أحد المشروعات المطروحة قبل الثورة لتحقيق التنمية؛ إذ قدَّم المهندس أدريان دانينوس ـ يوناني الأصل ـ سنة ١٩٤٨م مشروعًا هندسيًا لبناء سد عند أُسْوان لتخزين مياه النيل، لكن لم تلتفت الحكومات المصرية قبل الثورة إلى المشروع، وفي ٣٠ من يوليو سنة ١٩٥٢م، قدَّم دانينوس

مشروعه إلى مجلس قيادة الثورة، الذي ما لبث أن تحمَّس للمشروع بسبب فوائده الجَمَّة؛ وأهم تلك الفوائد تخزين ١٣٠ مليار متر مكعب من مياه النيل التي تُهدَر سنويًا في البحر الأبيض المتوسط «داخل الأراضي المصرية»، وبذلك تبلغ طاقته ٢٦ أمثال طاقة تخزين سد أسوان، كما أن المياه المخزَّنَة ستظل داخل مصر، كذلك فإن المشروع يوسِّع من نطاق الري الدائم في صعيد مصر، ويمكِّن مصر من زراعة حوالي ١,٢٥ مليون فدان جديد، كما أن آلاته التوربينية تولِّد حوالي ١٠ بليون كيلو وات/ساعة سنويًا من الكهرباء. وقد قُدِّرَت التكاليف المبدئية للمشروع بحوالي ٤٥٠ مليون جنيه مصري، يجب توفير ثلثها على الأقل بالعملة الأجنبية أي حوالي ٤٧٠ مليون دولار (بسعر الصرف القائم سنة ١٩٥٢م).

وفي أكتوبر سنة ١٩٥٢م اتصل مجلس قيادة الثورة بحكومة ألمانيا الاتحادية؛ طالبًا إعداد تصميم للمشروع، وذلك على سبيل موازنة التعويضات الألمانية لإسرائيل، وبالفعل كَلَّفت الحكومة الألمانية الاتحادية شركتَيْ هوشتيف ودارتموند بتقديم مخطط هندسي للمشروع في نوفمبر سنة ١٩٥٣م.

ولمَّا كان من الصعب على حكومة الثورة توفير النقد الأجنبي اللازم لبناء مشروع السد، اكتَشَفَ اللواء محمد نجيب مع يوجين بلاك، رئيس البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والرئيس الأمريكي أيزنهاور سنة ١٩٥٣م، إمكانية المشاركة في تمويل المشروع.

وفي أكتوبر سنة ١٩٥٤م قَدَّمت الشركتان الألمانيتان تصميمًا للمشروع، وأعقب ذلك قيام البنك الدولي بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع، كما خَصَّصت مصر ٢٥ مليون جنيه لإجراء الأعمال التمهيدية. وفي ٣٠ من أغسطس سنة ١٩٥٥م قدَّم البنك الدولي تقريرًا مبدئيًا يؤكد جدوى المشروع

اقتصاديًا وسلامته هندسيًا ، ويقول كينيث لف إن دراسة البنك الدولي أثبتت أن صفقة الأسلحة التشيكية لمصر لم تؤثر على قدرة مصر على الاضطلاع بأعباء المشروع[١] .

بَيْد أن النتائج التي انتهت إليها دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروع لم تفلح في حَثِّ الولايات المتحدة وبريطانيا على التقدم للإسهام في التمويل ، ومِن ثَمَّ حاول عبد الناصر أن يثير اهتمام الغرب بالمشروع عن طريق اللجوء إلى التلويح بالبديل السوفيتي ؛ ففي ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٥م صرَّح حسن إبراهيم ، المشرف على المجلس القومي للإنتاج آنذاك ، بأن الاتحاد السوفيتي قد قدَّم عرضًا لجمال عبد الناصر لتمويل مشروع السد العالي ، وقد عقَّب السفير السوفيتي دانيال سولود على هذا التصريح ، بقوله إننا ، من الناحية الاقتصادية ، على استعداد لإعطاء المساعدة لأي دولة مستعدَّة لقبولها[٢] . ويؤكد محمد حسنين هيكل أن الاتحاد السوفيتي لم يكن قد قدَّم عرضًا لتمويل مشروع السد حتى هذه اللحظة ، وأن العرض السوفيتي الحقيقي قد جاء بعد انتهاء أزمة السويس[٣] . ومِنْثَمَّ فإنه من المرجَّح أن عبد الناصر كان يلوِّح بالعرض السوفيتي لإثارة اهتمام الغرب بتمويل المشروع . ومما يعزز من هذا الاستنتاج أنه عقب تصريح حسن إبراهيم اتصل عبد الناصر بهمفري تريفليان السفير البريطاني في القاهرة ، وأخبره أن لديه عرضًا سوفيتيًا ، لكنه يفضِّل المعونة الغربية ، كما اتصل الدكتور أحمد حسين ، سفير

---

(١) KENNETH LOVE, Suez, *the Twice Fought War,* London-Longman, 1969, p.306.

(٢) KEITH WHEELOCK, NASSERS *New Egypt, A Critical Analysis,* West Port-Creen Woods Press, 1975, p.187.

(٣) حديث الأستاذ هيكل في ندوة «صنع القرار» ، المنعقدة بالقاهرة في إطار منتدى العالم الثالث في ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٨٨.

مصر في واشنطن، في ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٥م بجون فوستر دلاس، وزير الخارجية الأمريكية، وأخبره أن مصر تفضِّل التمويل المشترك منالولايات المتحدة والبنك الدولي لمشروع السد العالي على التمويل السوفيتي. وأوضح الدكتور أحمد حسين أن الاتحاد السوفيتي قد قدَّم عرضًا يسهم بمقتضاه بحوالي ٢٠٠ مليون دولار من تكاليف المشروع، تسدِّدها مصر في شكل بضائع من القطن والأرز على ثلاثين عامًا، بفائدة قدرها ٢٪.

جاءت تلك التطورات بعد صفقة الأسلحة التشيكية لمصر في سبتمبر سنة ١٩٥٥م. وقد دفع ذلك الغربَ إلى محاولة إبعاد السوفييت عن مصر بالتقدم بعرض لبناء السد العالي. ويقول ناتنج، وزير الدولة البريطاني للشئون الخارجية آنذاك، إن أنتونى إيدن، رئيس الوزراء البريطاني آنذاك، قد أخبره أنه يريد الإسهام في التمويل «لإبعاد الدب الروسي عن وادي النيل»[١]، ويضيف في تحليل لاحق لوثائق مجلس الوزراء البريطاني في تلك الفترة ـ بعد أن قررت الحكومة البريطانية عدم الدخول في أي محاولات من أجل الالتفاف على الروس والتفوق عليهم في تزويد عبد الناصر بالأسلحة، إثر الصفقة التشيكية ـ أنَّ بريطانيا رأت أن أفضل أمل لها في المحافظة على نفوذها في مصر يتمثَّلفي المساعدة في بناء السد العالي، ففي الخامس والعشرين من أكتوبر درس مجلس الوزراء المسألة، ويتضح من خلال سجل مناقشات المجلس مدى حرص رئيس الوزراء أنتوني إيدن على دخول معترك المساعدة لبناء السد العالي قبل أن يدخله الروس[٢].

في ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٥م أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية استعداد الولايات المتحدة للمشاركة في التمويل، وطلبت إرسال مسئول مصري للتفاوض

---

(١) ANTHONY NUTTING, NASSER, New York-E.-P Dutton, 1972, p.130.

(٢) أنتوني ناتنج: «وثائق وزارة الخارجية البريطانية، إيدن أراد أن يسبق السوفييت في المشاركة في تمويل السد العالي»، الأهرام، ١٩٨٦/٣/٢٦.

حول الموضوع . وفي ٢٤ من أكتوبر أرسل البنك الدولي بعثة من خبرائه إلى مصر للإسهام في صياغة التفاصيل الاقتصادية والفنية لموضوع المساعدة الاقتصادية الغربية .

في ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ اجتمع الدكتور عبد المنعم القيسوني ، وزير مالية مصر ، في واشنطن بالمسئولين عن البنك الدولي ، وحضر الاجتماعات ممثلون عن الولايات المتحدة وبريطانيا ، وانتهت المناقشة بعرض مشترك من الولايات المتحدة وبريطانيا في شكل مذكرة تفاهم في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٥م ، تعهدت فيها الدولتان بتقديم ٧٠ مليون دولار لتمويل المرحلة الأولى للمشروع ، تقدِّم منها الولايات المتحدة ٥٦ مليون دولار في شكل منحة ، وتقدِّم بريطانيا ١٤ مليون دولار في شكل حصة من الأرصدة الإسترلينية المصرية في بريطانيا ، وتعهدت الدولتان بالنظر بعين العطف إلى تمويل المراحل التالية للمشروع ، كما طلبتا أنْ تركِّز مصر على مشروع السد العالي بتوجيه ثلث عائداتها الداخلية لمدة عشر سنوات لبناء المشروع ، وأن تتخذ الإجراءات اللازمة لكَبْح جِمَاح التضخم المالي الذي سينجم عن الإنفاق الهائل للأموال لبناء مشروع السد ، ومنْح عقود الأعمال الإنشائية على أساس المنافسة ، مع عدم قبول أي مساعدات اقتصادية من دول الكتلة السوفيتية ، وأخيرًا فإن موافقة السودان المسبقة على المشروع تُعَدُّ أمرًا ضروريًا . كذلك عَرَضَ البنك الدولي تقديم قرضٍ قيمته ٢٠٠ مليون دولار ، مشروطًا بوفاء الولايات المتحدة وبريطانيا بالعرْض المُقَدَّم منهما ، وعلى أساس أن الولايات المتحدة وبريطانيا ستزيدان من إسهاماتهما في المراحل التالية للمشروع بمقدار ٢٠٠ مليون دولار ، ولكي تحصل مصر على قروض من البنكفإنَّها يجب أن تتعهَّد بعدم قبول قروض أخرى دون موافقة البنك الدولي . ويشير محمد حسنين هيكل إلى أن الحكومة الأمريكية كانت حينها متحمِّسَةً لمشروع السد العالي ، بالرغم من المعارضة الشديدة التي كانت تواجهها ضد اشتراكها فيه مِنْ بعض

أعضاء مجلس الشيوخ ، الذين تحتاج ولاياتهم إلى سدودٍ ، ومِن مزارعي القطن في الجنوب ، خوفًا من زيادة مصر محصولها من القطن طويل التيلة المنافِس للأقطان الأمريكية ، بالإضافة إلى معارضة إسرائيل ودول حلف بغداد»[١] .

تشكَّكَ عبد الناصر في مغزى الشروط السالفة ؛إذ عَدَّها تدخُّلًا في شئون مصر الداخلية ، حيث إنها تطلب من مصر ـ ضمنًا ـ عدم شراء أسلحة جديدة من الكتلة الشرقية إلا بموافقة الغرب ، وكان أهم ما أقلقه عدم التزام الولايات المتحدة وبريطانيا صراحةً بتمويل المشروع بأَسْرِهِ ، فقد رأى في ذلك مغامرة غير مأمونة العواقب ، لأنها تعني وضْع مصر تحت رحمة الغرب الذي يُمْكِنه فَرْض شروطه في المراحل التالية للمشروع ، لأنَّ مصر لن تُقْدِمَ على خسارة استثماراتها في المشروع برفْض شروط المرحلة الثانية[٢] .

بَعْد يومَيْنِ من تقديم العرض الغربي صرَّح السفير السوفيتي دانيال سولود قائلًا : «إننا ننوي المشاركة في بناء المشروع ما لم يوجد نص في الاتفاق يستبعِدُنا بالتحديد»[٣] . بَيْد أنه لم يقَدِّم لمصر عرضًا محددًا للمشاركة .

رَبَطَت الولايات المتحدة وبريطانيا عرضهما ـ بشكل ضمني أحيانًا وبشكل

---

(١) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس «حرب الثلاثين سنة» ، القاهرة ـ مركز الأهرام للترجمة والنشر ١٩٩٦م ، ٤٢٩ ـ ٤٣٠.

(٢) عبَّر عبد الناصر عن هذا التخوُّف في خطاب التأميم الذي ألقاه في الإسكندرية ، في ٢٦ من يوليو سنة ١٩٥٦م ؛ بقوله : «لم يضمن البنك أن تدفع أمريكا وإنجلترا لنا أكثر من ٧٠ مليون دولار التي وعدوا بها ، وظهر الفخ ، أي نأخذ السبعين مليون دولار ، ونبدأ المشروع ونصرف المال ثم نعود فنطلب الـ٢٠ مليون دولار ، فيعرض البنك شروطًا ، ويبقى علينا أن نقبل شروط البنك أو يتوقف المشروع ونكون أضعنا ٣٠٠ مليون دولار هباء... كانت هناك خدعة لنقع في براثنهم» . (مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر ، ج ١، القاهرة ـ مصلحة الاستعلامات ، ٥٥٥) .

(٣) DAN HOFSTADTER, ed., *Egypt and Nasser,* New York, *Facts on file,* 1973, Vol.1, p.120.

صريح في أحيان أخرى ـ بضرورة التوصل إلى تسوية مصرية ـ إسرائيلية ، وبسياسة مصر إزاء دول الكتلة الشرقية ، فقد تصوَّرَت الولايات المتحدة وبريطانيا أن تمويل مشروع السد العالي الثمن الواجب دفعه لحث عبد الناصر على قبول تسويةٍ مع إسرائيل . ومن المؤكَّد أن عبد الناصر كان مستعدًا ، في هذا الوقت ، للتوصل إلى تسوية عربية ـ إسرائيلية ؛ ودليل ذلك ، من بين أدلة عدة ، قبوله اقتراحات إيدن في ٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٥م الخاصة بالتوصل إلى تسوية تفاوضية عربية ـ إسرائيلية على أساس المواءمة بين قرارات الأمم المتحدة الصادرة سنة ١٩٤٧م وخطوط الهدنة الحالية ، وهي المقترحات التي رفضتها إسرائيل . بَيْد أن عبد الناصر لم يكن مستعدًا للربط بين تلك التسوية وتمويل مشروع السد العالي . وقد أرسلت الولايات المتحدة بالفعل مبعوثًا خاصًا هو روبرت أندرسون للتوسط في هذه التسوية ، لكنها فشلت لأن بن جوريون أصرَّ على التفاوض المباشر مع عبد الناصر وعدم التراجع عن خطوط الهدنة[١] . ويقول كينيث لف إن انهيار مهمة أندرسون قد حَكَمَ على عرض التمويل بالموت[٢] .

من ناحية أخرى فقد تصوَّرَت الولايات المتحدة وبريطانيا أن تمويل السد العالي سيُغْرِي عبد الناصر بدخول الحرب الباردة إلى صفهما ، ويذكر هيوتوماس أنه في أبريل سنة ١٩٥٣م كتب أيزنهاور مذكرة أكَّدَ فيها أن تمويل مشروع السد العالي ستُعَوِّضه مساندة مصر للسياسة الغربية في المنطقة[٣] . ويضيف هوفستاتر أن عرض تمويل مشروع السد كان جزءًا من اتفاق بين وزراء خارجية الولايات المتحدة

---

(١) CHESTER COOPER, *The Lions Last Roar:* Suez 1956, New York-Harper and Row, 1978, pp.94-95.

(٢) KENNETH LOVE, *op. cit*, p.309.

(٣) HUGH THOMAS, *The Suez Affair,* London - Weidenfeld and Nicolson, 1966, pp.17-18.

وبريطانيا وفرنسا في أثناء اجتماعهم في ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٥م، في مؤتمر حلف الأطلنطي لمواجهة النفوذ السوفيتي في الشرق الأوسط[١].

وقد اتضح ربْط الغرب للتمويل بهذين الشرطَيْن في أثناء لقاء هربرت هوفر، وكيل وزارة الخارجية الأمريكية، والدكتور أحمد حسين سفير مصر لدى الولايات المتحدة، في يونيو سنة ١٩٥٦م؛ فقد أكد هوفر لأحمد حسين ضرورة أن تُعلِن مصر أنها لن تشتري أسلحة جديدة من الكتلة الشرقية، وأن تمارس دورًا قياديًا في التوصل إلى سلام بين العرب وإسرائيل، وأنَّ الأمرَيْن شرطان لتمويل مشروع السد العالي[٢].

ويؤكد شستركوبر، ضابط المخابرات في سفارة الولايات المتحدة في لندن سنة ١٩٥٦م، ربْط الغرب مسألة التمويل بهذين الشرطين؛ فيقوله: «كان لديه (دلاس، وزير خارجية الولايات المتحدة) أمل في أن تحقِّق المساعدة الخارجية أهدافًا أكثر أهمية. ومِن ذلك منْع أي تغلغل سوفيتي جديد في الشرق الأوسط. فالمساعدة الأمريكية للسد يمكن أن تساعد في تحقيق هذا الهدف. كذلك، كان لدلاس هدف أكثر طموحًا؛ فقد أراد أن يستغل المعونة للحصول على تنازلات من عبد الناصر تؤدِّي، بالتوازي مع الضغط على إسرائيل، إلى تسوية الصراع العربي الإسرائيلي»[٣].

ظلت الولايات المتحدة وبريطانيا حتى أوائل سنة ١٩٥٦م تؤيدان تمويل مشروع السد العالي أملًا في تحقيق الهدفين؛ فمِن ٢٤ حتى ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٦م اجتمع بلاك ـ مدير البنك الدولي ـ مع دلاس ثم إيدن رئيس وزراء

---

(١) HOFSTADTER, *op. cit.*, p.121.

(٢) MOHAMMED HEIKAL, *The Cairo Documents*, New York - Double day, 1973, pp.62-63.

(٣) CHESTER COOPER, *op. cit.*, pp.94-95.

بريطانيا، وهما اللذان طلبا منه أن يكون مرنًا في محادثات تمويل مشروع السد. وفي ٢٨ من يناير اجتمع بلاك مع عبد الناصر، وقد عبَّر عبد الناصر في الاجتماع عن سخطه من الشروط المُلْحَقَة بالعرض الأنجلو ـ أمريكي وقرْض البنك الدولي، بَيْد أن بلاك نجح في إقناعه بقبول العرضَيْنْ، وأكَّد له أنهما يتضمنان شروطًا عادية في المعاملات المالية الدولية. وفي ٩ من فبراير سنة ١٩٥٦م صدر بيان مشترك عن محادثات عبد الناصر ـ بلاك تعهَّدَ فيه البنك بتقديم ٢٠٠ مليون دولار لتمويل مشروع السد، وربْط هذا العرض بتقديم الولايات المتحدة وبريطانيا ٧٠ مليون دولار، وتؤكِّد قراءة البيان أن عبد الناصر قَبِلَ شروط البنك الدولي بشأن السياسة الاقتصادية المصرية في المرحلة المقبلة.

بعد ذلك، بدأ عبد الناصر اتصالاته مع الولايات المتحدة وبريطانيا، للتفاوض حول الشروط الواردة في مذكرة التفاهم المقدَّمَة منهما في ديسمبر سنة ١٩٥٥م، وقدَّم مذكرة يطلب فيها تعديل بعض تلك الشروط، لكنهما تجاهلتا تلك الاتصالات؛ ذلك بأن حماس الولايات المتحدةوبريطانيا لتمويل مشروع السد بدأ يَفْتُرُ تدريجيًا ابتداء من مارس سنة ١٩٥٦م، وكان ذلك مرتبطًا بعدة تطورات في سياسة مصر الخارجية؛ أهمها:

١. في أول مارس سنة ١٩٥٦م قام سلوين لويد، وزير خارجية بريطانيا، بزيارة لمصر، وتصادف في أثناء لقائه بعبد الناصر أن أصدر الملك حسين قرارًا بطرْد جون باجوت جلوب القائد البريطاني للفَيْلَقِ العربي من الأردنِّ. وقد اعتقد سلوين لويد وإيدن أن عبد الناصر كان وراء عملية الطرد، كما اعتقدا أنه قد دبَّرَ تلك العملية بإحكام حتى تحدُث في أثناء لقائه بسلوين لويد، كما تصوَّرا أن عبد الناصر مدبِّرُ المظاهرات التي قُوبِل بها لويد في البحرين، ويقول أنتوني ناتنج، وزير الدولة البريطاني للشئون الخارجية آنذاك، إنه في أعقاب طرْد جلوب أعلن إيدن حربًا

شخصية ضد عبد الناصر[١].

٢. ابتداء من أوائل سنة ١٩٥٦م تنامت العلاقات التجارية والعسكرية والسياسية بين مصر ودول الكتلة الشرقية. وقد حَصَرَ تقرير أصدرتْه لجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ الأمريكي ـ صدر في ٢٢ من يوليو سنة ١٩٥٦م ـ أوجه التعاون التجاري المتزايد بين مصر وكلٍّ من الاتحاد السوفيتي وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا والصين الشعبية وبولندا والمجر وألمانيا الديمقراطية[٢]. وفي ١٥ من مارس أخبر عبد الناصر هنري بايرود، سفير الولايات المتحدة في القاهرة، أنه على وشك عقد صفقة ممارسة مع الاتحاد السوفيتي لمبادلة ٤٥ ألف طن من القطن بعشرة آلاف طن من الصلب السوفيتي. كذلك تواترت الأنباء عن احتمال عقد صفقة أسلحة مصرية ـ تشيكية ثانية. ويقول هيرمان فاينر إن هذه الأنباء قد أثارت سخط الرئيس الأمريكي أيزنهاور، لأن عبد الناصر يريد أن يحصل على سلاح يمكن أن يستخدمه ضد إسرائيل[٣]. ويروي السناتور فولبرايت، رئيس لجنة الشئون الخارجية في الكونجرس الأمريكي في ذلك الوقت، أن الراجح أن قرار الولايات المتحدة سحْب عرض تمويل مشروع السد العالي قد اتُّخِذَ فور فشل مهمة أندرسون في القاهرة، التي كان هدفها شراء الصلح مع إسرائيل بالسد العالي، فلقد اتضح بعد هذه الزيارة ـ بصورة قاطعة ـ أن جمال عبد الناصر لن ينضم إلى أحلاف عسكرية غربية، ولن يعقد صلحًا مع إسرائيل[٤].

٣. في ١٦ من مايو سنة ١٩٥٦م اعترفت مصر بالصين الشعبية. ويقول

---

(١) NUTTING, *op. cit.*, p.136.

(٢) HOFSTADTER, *op. cit.*, pp.126-127.

(٣) HERMAN FINER, *Dulles over Suez, The Theory and Practice of his Diplomacy*, Chicago - Quadrangle 1964, pp.41-46.

(٤) انظر محمد حسنين هيكل: ملفات السويس، ٤٤٢.

عبد الناصر إن الدافع لاتخاذ هذا القرار أنَّ خروشوف كان قد صرَّح في أبريل سنة ١٩٥٦ في أثناء زيارته لبريطانيا أن الاتحاد السوفيتي مستعد للمشاركة في حظر تصدير السلاح إلى دول الشرق الأوسط، وأنه قد خَشِيَ أن يُوضَع هذا الاقتراح موضع التنفيذ، وأنه رأى أن الاعتراف بالصين الشعبية يفتح أمام مصر موردًا جديدًا للسلاح[١]. وقد كان هذا الاعتراف إيذانًا بأن الهدف الأمريكي ـ البريطاني من تمويل مشروع السد العالي لم يتحقق، ويؤكد سلوين لويد في مذكراته أنه عند هذه النقطة اتَّفق مع دلاس على عدم السير قدمًا في تمويل مشروع السد العالي، وترْك الموضوع يموت تلقائيًا[٢]. ويقول الرئيس أيزنهاور في مذكراته إنه منذ ذلك الوقت فقد الاهتمام بعرض التمويل، واستمر في المفاوضات مع مصر، لمجرد الوعد الذي قطعتْه الولايات المتحدة على نفسها[٣].

٤. من ١٦ حتى ٢٢ من يونيو سنة ١٩٥٦م قام شبيلوف، وزير خارجية الاتحاد السوفيتي، بزيارة مصر، للمشاركة في احتفالات جلاء القوات البريطانية عن مصر. وقد صدر بيان مشترك عقب محادثاته مع عبد الناصر أكَّد تفاهم الطرفَيْن حول القضايا المشتركة، لكنْ لم يُشِرْ إلى موضوع السد العالي.

ويقول ويلتون دين إن عبد الناصر قد طلب من محمد حسنين هيكل أن يُخْطِرَ الصحفيين الغربيين، الذين كانوا يتابعون زيارة شبيلوف ومحادثاته، أنَّ شبيلوف قد عبَّرَ لعبد الناصر عن رغبة الاتحاد السوفيتي في إقراض مصر مبلغ ٤٠٠ مليون جنيه (حوالي ١,٢ بليون دولار) لتمويل مشروع السد، يُدْفَع على مدى ستين

---

(١) LOVE, *op. cit.*, p.260.

(٢) SELWYN LIOYD, *Suez, 1956, A Personal Account,* London - Jonathan Cape, 1978. pp.68-69.

(٣) DWIGHT EISENHOWER, Waging Peace 1956-1961, New York - Doubleday, 1965, p.32.

عامًا بفائدة ٢٪ ، أو ربما بدون فوائد[١] ، وكان ذلك جزءًا من محاولة عبد الناصر الإسراع بالتوصل إلى اتفاق مع الغرب عن طريق التلويح بالبديل السوفيتي ، وقد أثار ذلك حفيظة دلاس الذي تصوَّر أن عبد الناصر يحاول ابتزازه بإثارة احتمال التمويل السوفيتي ، في الوقت الذي لا يَقْدِرُ فيه الاتحاد السوفيتي على القيام بمثل هذا العمل كما كان دلاس يتصور . لذلك قرر سحْب عرض التمويل لكشف «الخدعة» المصرية ـ السوفيتية .

نتيجة لهذه التطورات ، وللضغوط التي مارسها اللوبي الصهيوني ولوبي «جمهورية الصين» (الذي كان يطالب بمعاقبة عبد الناصر لاعترافه بالصين الشعبية) ، ولوبي منتجي القطن (الذي عارض تمكين مصر من زيادة المساحة المزروعة قطنًا) لوقف عملية تمويل مشروع السد العالي ، تراجعت الولايات المتحدة وبريطانيا عن تعهداتهما الواردة في مذكرة ديسمبر سنة ١٩٥٥م ، وقد علم عبد الناصر بهذا التراجع في أبريل سنة ١٩٥٦م ، وذلك من واقع المحاضِر السرية لاجتماع وزراء خارجية دول حلف بغداد الذي انعقد في طهران في ١٥ من مارس سنة ١٩٥٦م ؛ فقد قام أحد الوزراء العراقيين بتسريب نسخة من المحاضر إلى عبد الناصر ، إذْ تضمنت تلك المحاضر ما يفيد أن الولايات المتحدة وبريطانيا ستتراجعان عن تمويل مشروع السد[٢] . وقد تحوَّلت تلك المعلومات إلى يقين في أوائل يوليو سنة ١٩٥٦م ، بعد أن حَوَّلَت الولايات المتحدة نصيبها في تمويل المرحلة الأولى من مشروع السد إلى مشروعات أخرى في الميزانية الأمريكية ، وذلك في ٣٠ من يونيو سنة ١٩٥٦م ، وتم إخطار مصر رسميًا بذلك ، ونشرت الأهرام هذا الخبرفي ٧ من يوليو سنة ١٩٥٦م[٣] . كذلك تعهَّد دلاس للجنة

---

(١) WILTON WYNN, *Nasser of Egypt*, Cambridge - Arlington Books, 1959, p.159.

(٢) HEIKAL, *op. cit.*, pp.324-326.

(٣) محمود رياض : مذكرات محمود رياض ، القاهرة ـ دار المستقبل العربي ١٩٨٦م ، ٢: ١٣٩.

الاعتمادات التابعة لمجلس الشيوخ بأنه لن يستعمل أيًا من الأموال المخصَّصة للسنة المالية سنة ١٩٥٧م لتمويل مشروع السد العالي بدون التشاور المسبق مع اللجنة، وكان قد سبق أن أخطرها في ١٩ من يونيو أنه ليس هناك احتمال لتمويل مشروع السد في المستقبل القريب[١]. وأعلنت وزارة الخارجية الأمريكية رسميًا أن المبالغ المخصَّصة لتمويل مشروع السد العالي قد خُصِّصَتْ لمشروعات أخرى[٢].

إزاء ذلك بَذَلَ يوجين بلاك، في أثناء زيارته لمصر في ٢١ من يونيو، جهودًا لإقناع عبد الناصر بقبول العرض الأمريكي البريطاني بدون تعديل، لأن عرض البنك الدولي مرتبط بالعرض الأمريكي البريطاني، لكن عبد الناصر رد بأنه لا يستطيع أن يفهم عِلَّة رفْض الولايات المتحدة وبريطانيا التفاوض معه بشأن العرض، أو حتى الرد على مكاتباته.

الواقع أن عبد الناصر قد تعمَّد عدم قبول الشروط الملحَقَة بالعرض الأمريكي ـ البريطاني فورًا أملًا في الدخول في مفاوضات لتحسين تلك الشروط في صالح مصر، لكنه عندما أيْقَن أن الغرب قد قرَّر النكوص عن عرْض التمويل لم يَعُدْ هناك مجال للمناورة، فقرَّر قبول العرض بشروطه، وأخبر السفير أحمد حسين في لقائه معه في ١٠ من يوليو سنة ١٩٥٦م أن يبلغ دلاس أن مصر قد قَبِلَت الشروط الأمريكية ـ البريطانية.

من المهم أن نتوقَّف قليلًا عند اجتماع عبد الناصر بالسفير أحمد حسين، لأنه يلقي الكثير من الضوء على تفكير عبد الناصر بشأن التأميم.

في هذا الاجتماع أكَّد جمال عبد الناصر للسفير أحمد حسين اقتناعه الكامل بأن الغرب قد اتخذ قرارًا سياسيًا بعدم مساعدة مصر في تمويل مشروع السد، وأنه

---

(١) LOVE, *op. cit.*, pp.324-326.

(٢) *New York Times*, 7 July 1956.

حتى لو قَبِلَ شروط الغرب غير المقبولة فإن الغرب لن يفِيَ بتعهده[١] . ومِن ثَمَّ يتبيَّنُ أن قبول عبد الناصر الشروط الغربية كان مناورة سياسية هدفُها إحراج الغرب وإجباره على كشْف نواياه الحقيقية تجاه مشروع السد العالي . أضِفْ إلى ذلك أنه حينما أخطر عبد الناصر السفير أحمد حسين بقبوله الشروط الغربية ، طلب منه أن يقرأ كتابًا عن قناة السويس قبل أن يغادر القاهرة[٢] . ويضيف أنتوني ناتنج أن عبد الناصر أخطر أحمد حسين في هذا الاجتماع أنه في حالة تراجع الولايات المتحدة عن تعهداتها ، فإنه سيحصل على النقد الأجنبي اللازم عن طريق تأميم شركة قناة السويس ، وأن أحمد حسين قد أُصِيبَ بصدمة شديدة من هذا الاقتراح[٣] .

ومِن ثَمَّ ، فإنه من المؤكَّد أن عبد الناصر قد أثار موضوع قناة السويس مع السفير أحمد حسين في ١٠ من يوليو سنة ١٩٥٦م في سياق تأكيد توقُّعِهِ نكوص الغرب عن تعهداته . ويبدو من سياق الأحداث أن عبد الناصر لم يقبل الشروط الغربية إلا عندما تأكَّد أن هذا القبول سيُجبِر الغرب على إعلان سحب عرض التمويل ، وأنه عندما تأكَّد أن الغرب سيسحب عرض التمويلكان موضوع قناة السويس مطروحًا في ذهنه . كذلك يبدو أن تأخُّر عبد الناصر في قبول العرض الأمريكي البريطاني لمدة سبعة أشهر لم يكن مقصودًا منه دفْع الغرب نحو سحْب عرض التمويل ؛ لكنه كان بهدف تحسين الشروط الواردة في هذا العرض ، وأنه في حوالي أبريل سنة ١٩٥٦م عَلِمَ عبد الناصر أن الغرب قد قرر النكوص عن تعهُّده ، كما بدا واضحًا أن توجُّه سياسته الخارجية يبتعد تدريجيًا عن التوجه الغربي ، ومن

---

(١) محمد حسنين هيكل : قصة السويس ، آخر الحروب في عصر العمالقة ، بيروت ـ شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ١٩٨٤م ، ١٠٣ ـ ١٠٤.

(٢) المرجع نفسه ، ١٠٤.

(٣) Nutting, *op. cit.*, p.139.

ثَمَّ فإنه من غير المتوقع أن يدخل مع الغرب في مشاركة اقتصادية قد تمتد إلى عشر سنوات لبناء السد العالي ، خاصة أنه تأكَّد أن تلك المشاركة ستقوم على شروط مُجْحِفَةٍ ، لعل أهمها الدخول في مفاوضات سنوية حول شروط التمويل ، وإلزامه بعدم شراء أسلحة من الكتلة الشرقية . بالتالي قرر عبد الناصر التراجع عن هذه المشاركة . ومن ثَمَّ فقد تعمَّد عبد الناصر التأخر في قبول العرض ، ولم يقبلْه إلا عندما تأكَّد أن الغرب لن يفيَ بوعده .

ونرى أن عبد الناصر بنَى خطته على أساس أن نكوص الغرب عن تعهداته بتمويل مشروع السد سيوفِّر المناسبة الملائمة لتأميم شركة قناة السويس ؛ ذلك أنه في هذه الحالة يستطيع أن يحقق هدفه القديم في تأميم الشركة ، وذلك تحت غطاء استعمال دَخْلها من النقد الأجنبي لتمويل مشروع السد العالي الذي رفض الغرب تمويله ، كما يكون قد تخلَّص من الشروط الغربية التي لم يكن ليقبلها بحالٍ بصفتها شروطًا يمكن تطبيقها ، خاصة إذا تذكَّرنا التوجُّه العام لسياسته الخارجية .

لقد أثبتت الأحداث صحة الحسابات السياسية لعبد الناصر ؛ ففي ١٩ من يوليو سنة ١٩٥٦م التقى السفير أحمد حسين بدلاس في مقر وزارة الخارجية الأمريكية ، وأخطره بقبول عبد الناصر العرض الأمريكي البريطاني بكامل شروطه ، وفي اللحظة التي كان أحمد حسين يبلغ فيها دلاس بذلك كان المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الأمريكية يوزِّع بيانًا خارج قاعة الاجتماع ، يؤكِّد فيه سحب عرض تمويل السد العالي ، وقام دلاس بإخطار السفير أحمد حسين بذلك موضحًا له أن الشعب المصري سيكره مَن يساعده في تمويل هذا المشروع لأنه سيؤدي إلى نتائج وَخِيمة ، لذلك فمِن الأفضل للسوفييت أن يساعدوا في بنائه . وفيما يلي نص البيان الذي وزَّعه المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الأمريكية :

بناء على طلب حكومة مصر ، فقد اشتركت الولايات المتحدة مع المملكة المتحدة ، والبنك الدولي في تقديم عرض للمساعدة في بناء السد العالي على النيل

عند أسوان . وهذا المشروع من الضخامة بمكان ، ذلك أنه يستغرق ما بين ١٢ إلى ١٦ سنة لإتمامه ، كما أنه يتكلف حوالي ١,٣ بليون دولار ، يجب توفير ٩٠٠ مليون منها بالعملة المحلية . والمشروع لا يتعلق بحقوق ومصالح مصر وحدها ، لكن يتعلق بالدول الأخرى التي تسهم بمياهها ، وهي السودان وإثيوبيا وأوغندا .

وقد تضمَّن العرض المقدَّم في ديسمبر تقديم الولايات المتحدة والمملكة المتحدة منحة للمساعدة في المراحل الأولى للمشروع ؛ وهي المراحل التي ستنعكس آثارها على مصر وحدها ، وذلك على أساس أن بناء المشروع ككل سيتطلب حلًا مُرْضيًا لقضية حقوق مياه النيل . كذلك فإن هناك اعتبارًا مهمًا آخر يؤثر في جدوى المشروع ، ومن ثَمَّ في جدوى المعونة الأمريكية ، وهو الرغبة والمقدرة المصرية في تركيز الموارد الاقتصادية نحو بناء المشروع .

إن التطورات التي حلَّتْ خلال الشهور السبعة التالية لم تكن مواتية لنجاح المشروع ، وقد استَنْتَجَتْ حكومة الولايات المتحدة أنه ليس من الملائم في الوقت الراهن أن تشارك في المشروع ، فلم يتم التوصل إلى اتفاق مع الدول النهرية ، كما أن مقدرة مصر على تخصيص الموارد الكافية للتأكد من نجاح المشروع قد أصبحت محلًا للشك بشكل يفوق ما كان عليه الحال وقت تقديم العرض .

إن هذا القرار لا يعكس بأي حال تغييرًا في العلاقات الودية بين حكومة الولايات المتحدة وشعبها من ناحية وحكومة مصر وشعبها من ناحية أخرى ، فلا تزال حكومة الولايات المتحدة مهتمة برفاهية الشعب المصري وتطوير النيل . كذلك فإنها مستعدة لأن تنظر بعين الاعتبار ، في الوقت الملائم ، وبناء على طلب الدول النهرية ، في الخطوات اللازمة لتحقيق الانتفاع الأمثل بمياه النيل لمصلحة شعوب المنطقة . أكثر من ذلك أن الولايات المتحدة لا تزال مستعدة لمساعدة مصر في تحسين الأحوال الاقتصادية لشعبها ، كما أنها مستعدة من خلال أجهزتها

المختصة لمناقشة هذه المسائل في حدود المبالغ المسموح بها من الكونجرس[١].

هكذا أشار البيان إلى عدم قدرة الحكومة المصرية على تخصيص الموارد اللازمة لنجاح مشروع السد العالي، وإلى ربْط الولايات المتحدة مساعدة مصر بموافقة الدول النهرية الأخرى، بما يعني تأجيل المشروع إلى أجل غير مسمًّى، وهو ما اعتبره عبد الناصر بمثابة تشكيك علني في سلامة الاقتصاد المصري. وفي ٢٠ من يوليو قامت الحكومة البريطانية بسحْب عرض التمويل لأسباب سحب العرض الأمريكي نفسها، وفي ٢٣ من يوليو سَحَبَ البنك الدولي بدوره العرض المُقَدَّم منه.

يذكُرُ الأستاذ هيكل أن البيان الأمريكي قُصِدَمنه أن يكون مهينًا في الوقت الذي كان يهدم فيه أكبر أحلام مصر وعبد الناصر في ذلك الوقت[٢]. والواقع أنه برغم أن عبد الناصر قد توقَّع القرار الأمريكي فإنه لم يتوقَّع أن تصدر الولايات المتحدة بيانًا رسميًا بذلك، وتوقَّع أن تكتفِي بإبلاغه بالقرار عن طريق القنوات الدبلوماسية، وقد كان ذلك عنصرَ المفاجأة الوحيد في الأزمة.

لم يكن عنصر المفاجأة إذًا متمثِّلًا في قرار سحْب عرض التمويل، لكن في طريقة إعلان القرار ومضمونه. من ناحية أخرى فإن عبد الناصر لم ينظر إلى سحب عرض التمويل على أنه تهديد لعملية بناء مشروع السد العالي؛ إنما بمثابة «فرصة» لإعلان قرار التأميم، وهو القرار الذي كان يُعِدُّ له منذ سنة ١٩٥٢م لكنه كان ينوِي تنفيذه سنة ١٩٦٠م. كذلك لم يرتبط إعلان سحب عرض التمويل بتهديد أمريكي باستعمال القوة، وكان أمام عبد الناصر مُتَّسَعٌ من الوقت

---

(١) WHEELOCK, *op. cit.*, pp.193-199.

(٢) نقلًا عن طلعت مسلم: ندوة «ثلاثون عامًا على تأميم قناة السويس»، القاهرة: ٣٠أكتوبر - ٣ نوفمبر ١٩٨٤م، المستقبل العربي، ٩٤، ديسمبر ١٩٨٦، ١٥٨.

للرد. ومِن ثَمَّ فنحن لسنا إزاء أزمة دولية بالمعنى الفني للمصطلح، إنما أمام موقف اعتبره الطرف المدافع «فرصة» لتحقيق هدف خارج نطاق الهدف المطروح في الأزمة.

عندما أُعلِن البيان الأمريكي كان عبد الناصر في بريوني (يوغوسلافيا)، يحضر اجتماع الدول غير المنحازة الثلاث: مصر والهند ويوغوسلافيا. ونرجح أن عبد الناصر قد عَلِمَ بسحب عرض التمويل قبل مغادرته بريوني، وأن نص البيان وصله في الطائرة أو عند وصوله إلى مطار القاهرة، فعبد الناصر وصل إلى القاهرة في الساعة السابعة صباح ٢٠ من يوليو بتوقيت القاهرة، كما جاء في الأهرام الصادر في ٢١ من يوليو سنة ١٩٥٦م، بينما كان البيان الأمريكي قد أذيع في الساعة السابعة من مساء ١٩ من يوليو بتوقيت بلجراد، وذلك قبل ساعتين وثلث الساعة من مغادرته بلجراد، ومن ثَمَّ فمن الأرجح أنه قد عَلِم بالقرار قبل مغادرته بلجراد، ثم وصله نص البيان في أثناء رحلة الطائرة فجر ٢٠ من يوليو أو بمجرد وصوله إلى القاهرة.

من المؤكَّد أن عبد الناصر لم يفاجَأ بالقرار الأمريكي، وأنه رأى في سحب العرض فرصة للاستعداد للسير حثيثًا نحو تأميم شركة قناة السويس، خاصة أن القوات البريطانية قد أكملت الجلاء عن قاعدة قناة السويس في يونيو ١٩٥٦م. لكن ما لم يتوقعه عبد الناصر أن تُصْدِرَ وزارة الخارجية الأمريكية بيانًا رسميًا تطعن فيه في المقدرة الاقتصادية لمصر. كان أول تعليق لعبد الناصر على البيان أنه «إهانة لا مبرر لها»، وتشكيك في قوة الاقتصاد، ويمثل تحريضًا غير مقبول للشعب المصري على قيادته. وقد عبَّر عبد الناصر عن هذا الإدراك لمعنى البيان الأمريكي في الخطاب الذي ألقاه في ٢٤ من يوليو عام ١٩٥٦م، فأكَّد أن البيان الأمريكي يقوم على الكذب والتضليل، وعلى التشكيك في قدرة الاقتصاد المصري، وأن الهدف من طريقة إخراج البيان هو التمهيد للسيطرة السياسية والاقتصادية على

مصر ، وأن رده الحالي على التشكيك الأمريكي هو «موتوا بغيظكم»[١] . ويتضح من قراءة الخطاب أن عبد الناصر قد امتلأ غضبًا وسخطًا من طريقة الإخراج الأمريكي قرار سحب عرض التمويل ، وعلى المعاني التي انطوى عليها .

ومن ثَمَّ ، فقد قرر عبد الناصر أن يسارع باتخاذ قرار تأميم شركة قناة السويس ، لأن طريقة إخراج قرار سحب عرض التمويل أمام العالَم قد أعطتْه الحجة السياسية لاتخاذ مثل هذا القرار . كذلك قرر عبد الناصر أن يكون إخراج القرار عنيفًا ومهينًا للغرب بمقدار الإهانة نفسها التي جاءت في شكل إخراج القرار الأمريكي .

ويتضح تصميم عبد الناصر على استثمار الإعلان الأمريكي لتأميم شركة القناة في أن الشركة كان يسيطر عليها المُسْهِمون الفرنسيون ، ولم تكن لفرنسا علاقة بموضوع بناء السد العالي ، فبدا أن عبد الناصر يرد على الضربة الأمريكية البريطانية بضرب المصالح الفرنسية ، وهو الأمر الذي أثار بدوره حنق جي موليه ، رئيس وزراء فرنسا آنذاك . لكنَّ ذلك يدل على أن سحب عرض التمويل لم يكن سببًا للتأميم ، إنما «مناسبة» لتحقيقه .

ومن ثَمَّ ، فإنه بمجرد وصول البيان الأمريكي إلى عبد الناصر ، كان تأميمُ شركة القناة البديلَ المطروح الأكثر مصداقية لديه ، فهو يحضِّر له منذ عام ١٩٥٣م ، وقد جاءت اللحظة المناسبة لاتخاذه وتنفيذه . لذلك ، فإنه حينما اتصل هيكل بالرئيس صباح يوم ٢١ من يوليو أخبره الأخير أنه ينوي أن يأخذ كل دَخْل قناة السويس[٢] ، كما أخبر البغدادي مساء اليوم ذاته أنه سيقوم ببناء السد العالي من

---

(١) مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر ، ج ١، القاهرة ـ مصلحة الاستعلامات ، ٥٤٥ ـ ٥٤٧.

(٢) محمد حسنين هيكل : قصة السويس ، آخر الحروب في عصر العمالقة ، ١١٨.

دخل القناة الذي سيؤول إلينا بعد التأميم[١].

اتَّبع عبد الناصر إذًا مزيجًا من الاستراتيجية الدفاعية والهجومية فيوقت واحد؛ فعلى المستوى الدفاعي اتَّبع استراتيجية الضربة بضربة، بمعنى أن يرد على الضربة الغربية بضربة مماثلة. لكن الضربة التي وجَّهها لم تمس المصالح الخاصة بالخصم الأمريكي، إنما بخصم آخر لم يكن مشتركًا في المباراة، وهو فرنسا. وعلى المستوى الهجومي اتَّبع استراتيجية الأمر الواقع، بمعنى أن يفاجئ الخصم بسلوك هجومي مفاجئ، ويطبِّقه بالفعل من غير إخطار الخصم، متوقعًا أن الخصم سيقبله بصفته أمرًا واقعًا.

لماذا اتَّبع عبد الناصر هذه الاستراتيجية بالتحديد؟ يمكن تفسير ذلك في ضوء عقائده عن الحساب السياسي، التي كانت تشير إلى عقيدة جوهرية لديه، وهي أهمية تكافؤ رد الفعل مع الفعل، فعبد الناصر كان يعتقد أن التراجع أمام العدو سيفَسَّر من جانب العدو على أنه علامة ضعْف مما يغريه بمزيد من التشدد، أمَّا إذا واجه العدوَّبموقف صلب فإنه في هذه الحالة سيتراجع ويقدِّم التنازلات. كانت تلك إحدى القواعد الثابتة في الحساب السياسي لعبد الناصر التي تعامل بمقتضاها مع الإنجليز وإسرائيل، طوال الفترة السابقة على التأميم[٢]. ويؤكد هيكل أنه في حساب عبد الناصر للقرار توصَّل إلى أنه لابد أن يكون قرار مصر في هذا الشأن على قدْر قرار سحب عرض الإسهام في تمويل السد العالي، بشكل عنيف إلى درجة الإهانة[٣]. كما عبَّر عبد الناصر عن هذه القاعدة في حديث له في ١٤ من

---

(١) عبد اللطيف البغدادي: مذكرات عبد اللطيف البغدادي، القاهرة ـ المكتب المصري الحديث ١٩٧٧م، ٣١٨.

(٢) محمد السيد سليم: التحليل السياسي الناصري، بيروت ـ مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٣م، ٩٨ ـ ٩٩.

(٣) محمد حسنين هيكل: «كيف اجتمعت بريطانيا وإسرائيل على طريق التواطؤ ثم العدوان؟»، الأهرام، ٧ من أكتوبر ١٩٨٨م.

يونيو ١٩٥٧م حين أكَّد أنه اتخذ قرار التأميم لأنه لو قَبِل مثل هذه الصفعة لتوالت الصفعات ، لذلك نفهم لماذا رفض نصيحة فتحي رضوان في اجتماع مجلس الوزراء قبل إعلان القرار بعدم الربط بين التأميم وسحب العرض الأمريكي ، حتى لا يُفهَم قرار التأميم على أنه انتقام من الغرب .

نجحت الاستراتيجية المشار إليها في تحقيق هدفها ، وهو إنهاء امتياز الشركة العالمية لقناة السويس قبل انتهائه رسميًا سنة ١٩٦٨م . لكنها أخفقت في منع تصعيد الموقف الذي وصل إلى حد شن بريطانيا وفرنسا عدوانًا على مصر فيأكتوبر سنة ١٩٥٦م . ويرجع ذلك إلى الطريقة التي وظَّفها عبد الناصر للإعلان عن تلك الاستراتيجية ، فقد اتَّسم إخراج عبد الناصر القرارَ أمام العالَم بالعنف وتعمُّد توجيه الإهانة للغرب . إذا تأمَّلنا مضمون الخطاب الذي أَعلن فيه عبد الناصر قرار التأميم في مساء ٢٦ من يوليو عام ١٩٥٦م ، فإننا نجده يتسم بتحدي الغرب ، ويتضمن العديد من الاتهامات ؛ فقد اتَّهم الولايات المتحدة بحب الوصاية والتحكم والسيطرة ، ونشْر المنازعات في الشرق الأوسط ، واتَّهم أعضاء الكونجرس بالغرور ومحاولة التحكم في الشعوب . كذلك اتَّهم الحكومة البريطانية بمحاولة الوقيعة بين مصر والسودان ، واتَّهم الساسة الإنجليز عمومًا بالجنون ، هذا كله بالإضافة إلى وصْف الغرب بأنه حاول أن ينصب فخًا لمصر لاستنزاف أموالها من خلال العرض الذي قدَّمه لتمويل مشروع السد . كذلك فقد وضع عبد الناصر القرار في سياقٍ عام امتلأ بالتحدي للغرب من خلال استعراض النضال الوطني المصري منذ المعركة من أجل الجلاء حتى معركة تمويل مشروع السد ، وقدَّم القرار باعتباره ضربة للنفوذ الغربي في المنطقة العربية ، وردًا على القرار الأمريكي ـ البريطاني بسحب عرض تمويل مشروع السد العالي . وقد كان هذا الأسلوب في إعلان القرار مخالفًا للنصيحتَيْن اللتين تقدَّم بهما محمد الغتيت وفتحي رضوان للرئيس بشأن هذا الإعلان ؛ فقد نصح الغتيت بأن يربط الرئيس إعلان القرار بأعمال التزوير التي

لجأت إليها شركة قناة السويس منذ أيام ديلسيبس، أي يبرِّر القرار للعالَم على أساس قانوني، وهو استعادة ما ضاع من مصر من حصص التأسيس. كما أن فتحي رضوان نصح بألا يربط الرئيس بين التأميم وسحب العرض الأمريكي ـ البريطاني، إنما يبرره على أساس حقوق السيادة المصرية على شركة قناة السويس. لكن عبد الناصر اختار أن يبرر للعالَم القرار على أنه ردٌّ على التصرف الأمريكي ـ البريطاني المهين، وعلى أنه ضربة للنفوذ الغربي.

ويشير همفري تريفليان، السفير البريطاني في مصر آنذاك، إلى أنه كان يمكن لعبد الناصر «أن يستدعي ممثل الشركة في القاهرة ويخبره بقرار التأميم، ويرتِّب للاستيلاء على أملاك الشركة ويقترح اللجوء إلى محكمة العدل الدولية لمناقشة التعويضات، لكنه اختار الطريق العنيف، طريق التحدي ومهاجمة الغرب وإدارة شركة القناة»[١].

لكن هيكل يفسِّر طريقة إخراج القرار، التي وصفْناها بأنها كانت مقصودة، بأن تلك الإهانات كانت محسوبة بحيث توازي الإهانة التي وُجِّهَتْ إليه من خلال أسلوب إعلان قرار سحب عرض التمويل:

إنَّ الطريقة التيأَعلن بها عبد الناصر الاستيلاء، وعنف خطابه، والإهانات التي وجِّهها إلى بريطانيا والولايات المتحدة قد أدهشت إيدن. لكن لم يكن هناك محل للدهشة، لأن الإهانات كانت قد حُسِبت عن عمدٍ كرد على الطريقة المهينة التي سَحب بها دلاس عرضه لتمويل مشروع السد العالي[٢].

---

(١) HUMPHERY TRAVELYAN, *The Middle East in Revolution*, Boston - Cambit, 1970, p.98.

(٢) MOHAMMED HEIKAL, *The Cairo Documents*, New York - Doubleday, 1973, p.93.

لا شكَّ أن تقديم عبد الناصر استراتيجيته بهذه الصورة جعلَهُ مسئولًا إلى حد كبير عن المخاوف التي أثارها لدى الغرب ، وإلى عدم تصديق الغرب للهجة المعتدلة التي اتَّخذها عبد الناصر بعد ذلك ؛ فقد تصوَّر قادة الغرب أن تلك الاستراتيجية ليست إلا مقدمة لاستراتيجية أخرى ، وهي وقْف مرور ناقلات البترول المتجهة إلى الغرب عن طريق القناة (حوالي ٦٧ مليون طن من البترول سنويًا ، منها ٢٠,٥ مليون طن يتجه إلى بريطانيا تشكِّل ٧٢٪ من استهلاكها من البترول ، و١٢ مليون طن تتجه إلى فرنسا تشكِّل ٩٤٪ من البترول اللازم لاستهلاكها) ، وهو ماعبَّرَ عنه إيدن في حديثه في ٨ من أغسطس ، وقد كان هذا التصور الغربي بداية التفكير في الغزو المسلَّح لمصر .

وفي تقديرنا إن قرارًا خطيرًا مثل قرار التأميم كان يجب أن يُعْلَن فيإطار استراتيجية غير تصعيدِيَّة ، بحيث لا يعطي للغرب مبررًا للتفكير في الغزو المسلح . ومن ثَمَّ ، فإن استعمال استراتيجية تصعيدية في هذا التوقيت لم يكن ليتفق مع أصول إدارة الأزمات ، خاصةً أن الطرف الذي يُصَعِّدُ هو الطرف الأضعف في موازين القوى . وقد برَّرلنا زكريا محيي الدين اتِّباع هذه الاستراتيجية بأن الهدف منه كان الحشد المعنوي للجماهير خلف عملية دعم قرار التأميم . لكن الموازنة بين الحشد الجماهيري من ناحية ، واحتمال الغزوالمسلح من ناحية أخرى ، كان يشير إلى أن المخاطر الناشئة عن الغزو ستفوق تلك المنافع الناشئة عن الحشد الجماهيري .

(٤)

أزمة تأميم شركة القناة في ٢٦ من يوليو

مثَّل إعلان قرار التأميم في ٢٦ من يوليو مفاجأة كاملة للإدارة الأجنبية لشركة قناة السويس وللدول الغربية . كما أنه تضمَّن تهديدًا قويًا لمصالحهم في القناة ، ولم يترك لهم إلا وقتًا محدودًا للرد ، إذإن طُول الانتظار من شأنه تكريس شرعية

التأميم ، والعنصر الوحيد الذي لم يكن متوافرًا هو احتمال شن حرب عليهم ، وإنْ كانوا قد فَهِمُوا من أسلوب الإعلان أن خطواتٍ أخرى ستتلو . ومن ثَمَّ ، فقد مثَّل الإعلان أزمة حقيقية بالنسبة لهم .

وقد شرعت الشركة والدول الغربية في إدارة تلك الأزمة من خلال استراتيجية الضغط المحكوم على مصر . وقد كان أبرز معالم تلك الاستراتيجية الدعوة إلى وضْع القناة تحت إشراف «جمعية المنتفعين» بالقناة ؛ بدعوى أن مصر لن تكون قادرة على ضمان سيولة الملاحة وحريتها في القناة . ويعني تنفيذ هذه الفكرة عمليًا إلغاء قرار التأميم . وكما سبق أن قلنا إنَّهدف استراتيجية الضغط المحكوم إجبار الخصم على تغيير الوضع الراهن . ولايهمنا في هذا الصدد أن نتوسَّع في شرح الإدارة الغربية للأزمة ، إذ إن مناط البحث لدينا يتمثل في إدارة جمال عبد الناصر تلك الأزمة .

فللردِّ على استراتيجية الضغط المحكوم التي اتبعها الغرب وظَّف عبد الناصر عدة استراتيجيات ؛ وهي :

أولًا : استراتيجية الخط الأحمر

حرص عبد الناصر على أن تفهم الدول الغربية أن قرار التأميم قرارٌ نهائي غير قابل للمناقشة أو المساومة حوله ، مهما كانت الظروف . وقد كانتْ أُولى علامات تلك الاستراتيجية رفْض مذكرة الاحتجاج الرسمية التي قدَّمتها الحكومة البريطانية إلى الحكومة المصرية وإعادة المذكرة إلى السفارة البريطانية في يوم تقديمها نفسه[1] . وقد تلا ذلك قيام الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا بشن حملة سياسية عالمية ، هدفُها فرْض إدارة دولية على القناة ، وذلك من خلال عقد مؤتمر دولي في لندن

---

(1) A. EDEN, Full Circle, Boston - Houghton Miffin, 1960, p.472.

لمناقشة شكل تلك الإدارة. وقد رَفض عبد الناصر بيان وزراء خارجية الدول الثلاث الذي سُلِّم إلى الحكومة المصرية في ٣ من أغسطس ١٩٥٦م، خاصةً مع ما ادَّعاه البيان من أن قرار التأميم الصادر من جانب الحكومة المصرية يهدِّد حرية الملاحة في القناة ويهدد الأمن فيها، وفي ذلك مخالفة لأحكام اتفاقية القسطنطينية سنة ١٨٨٨م. لذلك رأت الدول الثلاث ضرورة عقد مؤتمر تدعو إليه الدول المنتفِعَة بالقناة، وهي الدول التي حلَّت محلها في الحقوق والالتزامات المقررة لها في تلك الاتفاقية طبقًا لقواعد الميراث الدولي. وفي ١٢ من أغسطس أصدرت الحكومة المصرية بيانًا فنَّدَتْ فيه الادعاءات الواردة في البيان الثلاثي، مستشهِدَةً بالاتفاق الموقَّع بينها وبين الشركة في ١٨٦٦م. وأكدت الحكومة المصرية ـ من خلال هذا البيان ـ رفضها ما جاء في تصريح وزراء الخارجية الثلاث الذي حاول بكل الوسائل أن يعطي لشركة قناة السويس صفة غير صفتها الحقيقية، حتى يوفِّر الأسباب التي تبرِّر التدخُّل في صميم شئون السيادة المصرية.

كذلك فقد عقدت الدول المنتفِعة بالقناة مؤتمرًا في لندن، انتهى بإصدار بيانٍ عن تكوين سلطة دولية لإدارة القناة، وقد تم إرسال وفد برئاسة منزيس رئيس وزراء أستراليا آنذاك للتفاوض مع عبد الناصر حول تشكيل تلك السلطة، لكن عبد الناصر أعلن رفضه التام لفكرة السلطة الدولية. وقال في ٨/٢٤/ ١٩٥٦م: «لا أستطيع أن أقبل أية إدارة للقناة لا تكون مصرية»، وأضاف في ١٩٥٦/٩/٢م: «لا نستطيع أن نقبل الإشراف الدولي على القناة لأنها تعني استعمارًا مشتركًا».

عندما جاءت اللجنة الدولية التي أرسلها المؤتمرون برئاسة منزيس، رئيس وزراء أستراليا، إلى القاهرة، أكد عبد الناصر للجنة رفضه السلطة الدولية المقترحة باعتبارها استعمارًا دوليًا، وحذَّر اللجنة من أن المتاعب سوف تنشأ إذا حاولت

الدول الغربية فرْض الحل المقترَح[١] . ويذكر أيدن في مذكراته أن عبد الناصر كان على وشك قبول اقتراح لجنة منزيس ، لولا أن الرئيس أيزنهاور صرَّح في أثناء وجود اللجنة في القاهرة أنه إذا فشلت اللجنة فعلى الغرب أن يحاول مرة أخرى بالطرق السِّلْمية[٢] . لكننا لا نعتقد أن تصريح أيزنهاور كان له دور في رفْض عبد الناصر مشروع إنشاء السلطة الدولية ، فعبد الناصر كان عاقدًا العَزْم على عدم التراجع عن قراره حتى النهاية ، وقد تمثَّل ذلك في رفضه فيما بعد اقتراح إنشاء جمعية المنتفعين بالقناة الذي تقدَّمت به الولايات المتحدة[٣] .

ثانيًا : استراتيجية كسب الوقت

انطلقت استراتيجية عبد الناصر من المحافظة على الهدف الاستراتيجي الذي حدَّده ، وعدم السماح لأية خطوات أن تعوقه . ومع ذلك ، نجد أن عبد الناصر تسلَّح بقدر هائل من المرونة ، ويؤكد هيكل أن هدف عبد الناصر كان كسْب الوقت وأن يحقِّق رأيًا عامًا عالميًا مؤيِّدًا له ، وأن يحرك موازين قوى دولية ، وأن يستغل الاختلافات بين بعض الأطراف حتى لو كانت مرحلية بحيث تفوت فرصة التدخل العسكري[٤] . وشرع عبد الناصر في تقديم مجموعة من التنازلات المحدودة للغرب ؛ ويُقْصَد بذلك تأكيد الاستعداد للتفاهم والتفاوض بما لا يَمَسُّ قرار

---

(١) انظر نص البيان المصري في : بطرس غالي ويوسف شلالة : قناة السويس ومشكلاتها الدولية ، القاهرة ـ الجمعية المصرية للقانون الدولي ١٩٥٨م ، ٢٢ ـ ٢٦.

(٢) EDEN, *op. cit.*, p.523.

(٣) See: VIRGINIA KERKHEIDO, ANTHONY EDEN & *the Suez Crisis of 1956, Doctoral dissertation submitted the Department of History*, Case Western University, 1972, pp.58-64.

(٤) محمد حسنين هيكل : «ثلاثون عامًا على تأميم قناة السويس : كيف أدار جمال عبد الناصر معركة تأميم قناة السويس ؟» ، المستقبل العربي ، (بيروت : ٩٤، ديسمبر ١٩٨٦م) ، ١٢.

التأميم ، وكان المقصود من تقديم تلك التنازلات منْع الغرب من تعبئة الرأي العام العالمي ضد قرار التأميم تمهيدًا لعمل عسكري ، وكسْب الوقت في المناقشات والمفاوضات على أساس أنه كلما طال الوقت فإن بريطانيا وفرنسا ستفقِدانِ المبرر المعنوي للعمل العسكري .

بدأ عبد الناصر في اتِّباع تلك الاستراتيجية بمجرد إعلان قرار التأميم ؛ ففي ٢٨ من يوليو أبدى استعداده لتعويض المُسْهِمين ونسيان الماضي . وفي ١٢ من أغسطس أكَّد أن أية مشكلة يجب أن تُحَلَّ عن طريق المفاوضات ، وأبدى استعداده في ١٨ من أغسطس للنظر في تأليف لجنة من الدول البحرية تستشيرها هيئة قناة السويس في إدارة القناة وفي مشروعات تحسينها[١] . ورغم رفضه المبدئي المقترحات التي حملتها لجنة متريس التي كوَّنَتْها الدول الغربية لتقديم مشروع إنشاء «مجلس قناة السويس» ، فإنه قَبِلَ استقبال اللجنة وذلك كسبًا للوقت وإظهار الاستعداد للتوصل إلى حلٍّ يجمع الأطراف المتعارضة . وقد برَّر استقباله لجنة متريس بقوله : «لا أمانع في استقبالهم وفي الاستماع إليهم وهم يتكلمون ، وليس هناك ضرر من الكلام حتى لو طال سنين ، كلما طال الكلام كان ذلك في مصلحتنا»[٢] . وفي خطابه الموجَّه إلى لجنة منزيس أبدى استعداده للتوصل إلى اتفاقٍ ملزمٍ حول الرسوم والمكوس والعوائد في القناة . كذلك لم يعترض عبد الناصر على ذهاب بريطانيا وفرنسا إلى الأمم المتحدة ، وكان يعتبر هذه التطورات فرصة للمناورة وكسْب الوقت ، وفرصة للتعبئة الداخلية ، وفرصة لتحريك الموازين . فقد كان عبد الناصر على استعداد لأن يناقش ويستمع ويبدي رأيه ، وكان على استعداد للاتصالات المباشرة وغير المباشرة[٣] .

---

(١) خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر ، ج ١ ، القاهرة ـ مصلحة الاستعلامات .

(٢) محمد حسنين هيكل : قصة السويس ، ١٥٨ .

(٣) محمد حسنين هيكل : «ثلاثون عامًا على تأميم قناة السويس» ، ١٢ .

كذلك فقد سمح عبد الناصر بمرور السفن التي لا تريد دفع الرسوم للهيئة المصرية للقناة، على أن تُضَاف رسوم مرورها إلى حسابات شركاتها حين يجيء يوم الحساب حتى لا يعطِي للمتربصين حجة يبغونها[١]. كذلك فقد أوقف عبد الناصر العمليات الفدائية ضد إسرائيل، حتى لا تجد دول الغرب مبررًا للعمل العسكري[٢]، وصرَّح للخبراء البريطانيين بسحب الذخيرة من قاعدة قناة السويس وإرسالها إلى الخارج تنفيذًا لاتفاقية الجلاء، ولم يعترض على هذا السحب رغم عِلْمه أن تلك الذخيرة قد تُستَعمل في العدوان على مصر[٣]. لكنه، كما يقول بينو، رفض أن يقدِّم أي تعهد بحرية الملاحة للسفن الإسرائيلية أو السفن الأجنبية التي تحمل بضائع إلى إسرائيل في القناة[٤].

وفي سبيل تحصيل جزء من استراتيجية كسب الوقت كان عبد الناصر مستعدًا لحضورمؤتمر لندن، لكنه غيَّر قراره بالسفر إلى لندن بعد أن حذَّره السفير الهندي في القاهرة من ذلك، خشية أن يتعرَّض لسخرية الصحافة البريطانية على نحو ما فعلته تلك الصحافة مع الزعيم غاندي عندما زار لندن سنة ١٩٣٧م، وتأكَّد له ضرورة العُدُول عن السفر بعد أن ألقى إيدن خطابًا هاجم فيه عبد الناصر شخصيًا، فقد قرَّر أنه لا فائدة من الحديث مع إيدن في هذا السياق من التفكير. وبدلًا من ذلك قرر إرسال علي صبري لمراقبة أعمال المؤتمر والاتصال بوفود الدول الصديقة، وذلك لمحاولة منع المؤتمر من التوصل إلى قرارات ضد التأميم، وبالفعل

---

(١) المرجع السابق، ١٢.

(٢) ROBERT STEPHENS, *Nasser, A Biography*, London - Allen Lane, Penguin, 1971, pp.207-213.

(٣) أحمد حمروش: قصة ثورة يوليو، مجتمع عبد الناصر، بيروت ـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٥م، ٢: ١٠٣.

(٤) حديث كريستيان بينو إلى الأهرام، الأهرام، ١٩٨٦/٦/١١م.

سافر علي صبري إلى لندن لمراقبة أعمال مؤتمر لندن.

وأخيرًا، فقد أرسل وزيرَ خارجية مصر الدكتور محمود فوزي للمشاركة في مناقشات مجلس الأمن حول موضوع القناة، لكن أعطاه تعليمات بعدم الموافقة على اقتراح جمعية المنتفعين بالقناة، اللهم إلا إذا كانت جمعية استشارية لهيئة قناة السويس. كما وافق على قرار مجلس الأمن الصادر في ١٤ من أكتوبر الذي تضمَّن مبادئ تسوية المشكلة بما لا يَمَسُّ السيادة المصرية على القناة.

ثالثًا: استراتيجية سحب المبرر المعنوي لدى الخصم للتصعيد

لا نجد تلك الاستراتيجية من بين الاستراتيجيات التي أشار إليها ألكسندر جورج، لكنها استراتيجية مكمِّلَة لاستراتيجية كسْب الوقت؛ وتدور حول إفشال استراتيجية الضغط المحكوم التي اتَّبعتْها الدول الغربية، التي كانت تدور حول إفشال قرار التأميم من خلال تكوين «جمعية المنتفعين» التي تدير الملاحة في القناة. للرد على ذلك اتَّبَع عبد الناصر استراتيجية سحب المبرر المعنوي للخصم للتصعيد من خلال ضمان سيولة الملاحة واستمرارها في قناة السويس.

كان عبد الناصر يعلم أن بريطانيا وفرنسا ستحاولان إظهار عدم قدرة مصر على إدارة القناة، وأن حماية سيولة الملاحة في القناة ستكون الحجة الرئيسة التي ستلجآن إليها لمحاولة إفشال قرار التأميم، لذلك فقد حرص على تأكيد حرية الملاحة الدولية في القناة وسيولتها مهما كانت العقبات.

حاولَتْ بريطانيا وفرنسا أن تربطا بين مبدأ حرية المرور في قناة السويس من جهة، وشركة القناة التي كفلت ضمان هذا المبدأ من جهة أخرى؛ بمعنى أنه لا يوجد ضمان حقيقي لحرية المرور في قناة السويس إلا بوجود جهاز دولي، تشترك فيإدارته أو الإشراف على إدارته الدول التي تمر سفنها في القناة. وبعد تأميم القناة سعت الدولتان إلى إنشاء وكالة دولية لتكفل ضمان حرية المرور في القناة،

واستندت إلى بعض المبادئ التالية :

١) إن قناة السويس باعتبارها ممرًا دوليًا يجب ألا تسيطر عليها دولة واحدة .

٢) إن صيانة القناة تتطلب خدمات دائمة بواسطة جهاز مدرَّب ، وغالبية هؤلاء من الدول الأجنبية ولا سبيل إلى استمرارهم في العمل إلا بتوافر الثقة بين الحكومة المصرية وبينهم .

٣) لمواجهة حركة المرور المتزايدة في قناة السويس ، يَغْدو من الضروري توسيع القناة . ونظرًا لأن ذلك يحتاج إلى تكاليف عالية فمن الضروري أن يكون الجهاز الذي يتولى إدارة القناة من المكانة بحيث يحوز ثقة عالمية[١] .

في مواجهة ذلك أكَّد جمال عبد الناصر في ٣١ من يوليو استعداد مصر لاحترام جميع التزاماتها الدولية ، ومنها اتفاقية عام ١٨٨٨م بشأن حرية الملاحة في قناة السويس ، والتأكيدات الخاصة بهذا الموضوع في الاتفاقية المصرية البريطانية عام ١٩٥٤م[٢] . وفي ١٢ من أغسطس أوضح أنه مستعد للتفاهم حول حرية الملاحة في القناة ، وحضور اجتماع الدول الموقعة على اتفاقية ١٨٨٨م ، والدول الخمس والأربعين التي تعبُر سفنها القناة ، وذلك لمناقشة حرية الملاحة في القناة[٣] . وفي ٢ من سبتمبر أبدى استعداده للتوصُّل إلى حل تفاوضي ، ولتوقيع معاهدة تضمن حرية الملاحة في القناة[٤] . وفي ٩ من سبتمبر في معرض رد الرئيس عبد الناصر على لجنة متريس قال : «إن مصر مهتمة تمام الاهتمام ـ ولو لمجرد مصلحتها الشخصية ـ بحرية المرور في القناة ، وبضرورة استمرار إدارتها بكفاية

---

(١) بطرس غالي : «قناة السويس بين الشرعية الدولية والأطماع الاستعمارية» ، السياسة الدولية ٤٠ ، القاهرة ، أبريل سنة ١٩٧٥م) ، ٥٨ ـ ٥٩.

(٢) مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر ، ٥٦٨.

(٣) المرجع نفسه ، ٥٧٣.

(٤) المرجع نفسه ، ٥٨٢.

ودراية وتقوم بدون أي تمييز أو استغلال من أي نوع كان»[١].

بعد إعلان قرار التأميم امتنعت السفن البريطانية والفرنسية عن دفع رسوم المرور لهيئة قناة السويس، وقامت بدفعها للشركة المؤمَّمة في لندن وباريس. لكن هيئة قناة السويس سمحت لتلك السفن بالمرور دون دفع رسوم العبور، وذلك لتفويت الفرصة على بريطانيا وفرنسا إظهار أن الملاحة الدولية في القناة في خطر.

بشأن الملاحة الدولية في القناة، فقد استمر المرشدون الأجانب فيالعمل الإرشاديبناء على طلب الحكومتين الفرنسية والبريطانية، حرصًا منهما على عدم تعطيل نقل البترول في القناة إلى الغرب، وكان جورج بيكو قد طلب من الحكومتين إصدار الأوامر إلى المرشدين بالانسحاب[٢].

بَيْدَ أن الإدارة المصرية الجديدة كانت تتوقع منذ اليوم الأول انسحاب المرشدين الأجانب. ومن ثَمَّ عملت، كما يقول المهندس عبد الحميد أبو بكر، على تجهيز طاقم جديد لمواجهة احتمالات انسحاب المرشدين الأجانب، وتمت الاستعانة بعدد من ضباط البحرية لتدريبهم، بالإضافة إلى عدد آخر من المرشدين في ميناء الإسكندرية، كما قامت الخارجية المصرية بالإعلان في الخارج عبر سفارات مصر بحاجة القناة إلى المرشدين، وكان يتم الدفع بمن يأتي إلى التدريب الفوري[٣]. ويضيف المهندس مشهور أن الإدارة المصرية الجديدة عملت على تدريب صف ثانٍ من المرشدين المصريين يحل محل المرشدين الأجانب في حالة انسحابهم[٤].

---

(١) بطرس غالي: المرجع السابق، ٥٩.

(٢) JACQUES GEORGE - PICOT, translated by W.E ROGERS, *The Real Suez Crisis: The End of Great 19th Century Work*, (New York - Harcout Brace Jovanovch, 1978), pp.78-79.

(٣) عبد الحميد أبو بكر: العرب، (القاهرة)، ١٩٩٦/٧/٢٩م.

(٤) حديث المهندس مشهور مع المؤلف في ١٠ من أغسطس ١٩٨٤م.

وكانت هناك قوائم جاهزة مع المهندس يونس (سُلِّمَتْ له بعد أن أُعْطِيَ التكليف بالسيطرة على شركة القناة) بأسماء ضباط البحرية التجارية والقوات البحرية الذين يمكنه الاستعانة بهم في حالة امتناع المرشدين الأجانب عن العمل، وقد تم استدعاؤهم ابتداء من ٢٧ من يوليو، وشرعت الإدارة الجديدة على الفور بتدريبهم. حاول المدير الفرنسي لإدارة الملاحة عرقلة هذه العملية، فأكد أن تدريب الضباط المصريين للإرشاد سيستغرق عامين (٦ أشهر في تدريب نظري، بالإضافة إلى ٦ أشهر في تدريب كلٍّ من قطاعات القناة الثلاثة). ويقول المهندس مشهور، الذي كان مُكَلَّفًا بمتابعة عملية التدريب، إن إدارة الهيئة قد تظاهرت بالاقتناع برأي المدير الفرنسي، وشرعت في تقسيم ضباط الملاحة الجدد إلى مجموعات فردية، بحيث يتدرب كل فريق على قطاع واحد في القناة، وبحيث يقوم بذلك أحد المرشدين المصريين العاملين في هذا القطاع[1]. وكان المهندس مشهور يتابع عدد الدورات التدريبية اليومية، ويقدِّم تقريرًا يوميًا لرئيس الهيئة عن تطور التدريب على الإرشاد، كما وُضِعَتْ خطة طوارئ للملاحة في القناة في حالة انسحاب المرشدين. وهكذا، كانت هيئة قناة السويس مستعدة لاحتمال انسحاب المرشدين الأجانب.

ولمَّا انسحب معظم المرشدين الأجانب تعاملت هيئة قناة السويس مع الموقف الجديد على النحو التالي:

١) تم اتخاذ قرار بضرورة عبور السفن بالكامل في يوم الوصول نفسه. فقد كان النظام السابق للشركة المؤمِّمة يقضِي بأنه إذا زاد عدد السفن التي ستمر عن ٤٢ سفينة، فإن السفن الزائدة تُضَم إلى القوافل التي ستعبُر في اليوم التالي، ولمَّا

---

(١) كان المقصود من هذا النظام الإقلال من الساعات اللازمة لتدريب المرشد الجديد، وزيادة عدد السفن التي يستطيع أن يقوم بإرشادها (من حديث المهندس مشهور إلى المؤلف).

زاد عدد السفن العابرة يوم ١٥ من سبتمبر إلى ٥٤ سفينة فإن الهيئة قررت أن تعبُر كل السفن في يوم وصولها[١].

٢) تم وضْع نظام جديد لقوافل السفن بحيث يضمن سيولة الملاحة، كما تم وضع نظام للإفادة من المرشدين القدامى والجدد؛ فالمرشد القديم يقوم بإرشاد القافلة على طول مجرى القناة، أمَّا المرشد المبتدئ فإنه يتخصص في قطاع محدد من القناة، إذ إنه عندما يصل إلى نهاية قطاعه يعود بالسيارة إلى بداية القطاع لبَدْء إرشاد قافلة جديدة. كذلك تقرَّر أن يقوم قدامى المرشدين بإرشاد السفن ذات الحمولة الكبيرة في الاتجاهين مع فترة راحة قصيرة للمرشد، وأن يُعْطَى المرشدون الجدد السفن ذات الحمولة المتوسطة والصغيرة[٢].

٣) قامت هيئة قناة السويس بالإعلان في الصحف الغربية عن رغبتها في التعاقد مع مرشدين أجانب. وكان ذلك قد بدأ قبل انسحاب المرشدين، بحيث تم التعاقد مع ٢٨ مرشدًا واستمرت عملية التعاقد بكثافة بعد انسحاب المرشدين القدامى.

٤) أقامت هيئة قناة السويس نظامًا جديدًا لتدريب المرشدين المبتدئين، وتم اختصار النظام القديم الذي يستغرق عامين إلى ثلاثة أسابيع، وقد تم ذلك بإدماج التدريب النظري مع التدريب العملي، وتخصص المرشدين الجدد في قطاعات محددة من القناة[٣].

بذلك نجحت الإدارة الجديدة في تأمين سيولة الملاحة في القناة بشكل يفوق كفاءة الشركة المؤممة، كما اعترف بذلك إيدن في مذكراته[٤].

---

(١) حديث المهندس مشهور مع المؤلف في ١٠ من أغسطس سنة ١٩٨٤م.

(٢) قناة السويس تحت الإدارة العربية، الذكرى العاشرة للتأميم (١٩٥٦/١٩٦٦)، (هيئة قناة السويس، ١٩٦٦م)، ٦٣.

(٣) المرجع نفسه، ٦٦.

(٤) EDEN, *op. cit.*, p.527.

رابعًا : استراتيجية إظهار الالتزام والتصميم لمنع الخصم من التصعيد

كان عبد الناصر يتوقَّع أن يتجه تفكير إيدن إلى العمل العسكري ضد مصر ، وأنه لن يكون جاهزًا لهذا العمل قبل عدة أسابيع ، وخلال تلك الفترة فإنه سيستطيع بناء الإطار الدولي الذي يجعل من الصعب على إيدن اللجوء إلى البديل العسكري . وقد ثبت أن تقدير عبد الناصر لميزان القوى كان صحيحًا ؛ فحينما اجتمع إيدن مع مجلس وزرائه المصغَّر وقادة الجيوش البريطانية مساء ٢٦ من يوليو طرح على الفور احتمال الغزو العسكري لمصر ، وأكد له قادة الجيوش أنهم لن يكونوا جاهزين قبل عدة أسابيع ، كما تحدث موليه إلى إيدن موضحًا أن قواته تحتاج إلى عدة أسابيع لكي تكون مستعدة للعمل .

وكما ركَّز عبد الناصر خلال هذه الفترة على إجهاض المبرر المعنوي للدولتين باللجوء إلى الغزْو ـ عن طريق تقديم التنازلات المحدودة ، وإثبات كفاءة الملاحة في القناة ـ فإنه اتَّبع استراتيجية قوامها ردْع الدولتين بالاستعداد عسكريًا ؛ ففي خطابه في ٢٨ من يوليو أكد أننا سنقابل العدوان بالعدوان ولن نتهاون في حقوقنا ، كما حمَّل فرنسا وبريطانيا مسئولية أي تعطيل للملاحة في القناة[١] . وفي مؤتمر صحفي عقده في ١٢ من أغسطس بمناسبة مؤتمر لندن ، قال : «إنني سأدافع إلى آخر قطرة من دمي» ، وذلك ردًا على سؤال عن احتمال استخدام القوة ضد مصر ، وأكد أنَّ الذي يبدأ الحرب لا يستطيع أن يتكهَّن كيف ستنتهي هذه الحرب[٢] .

وفي الوقت ذاته دعا عبد الناصر في ٨ من أغسطس إلى اجتماع عسكري ،

---

(١) مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر ، المرجع السابق ، ٥٦٧.

(٢) المرجع السابق ، ٥٧٠.

نُوقِش فيه احتمال الغزو العسكري ، وتم اتخاذ قرار بسحب بعض القوات المصرية من سيناء إلى منطقة القناة ؛ فقد كان يعتقد أنه إذا حدث الغزو البريطاني فإنه سيركِّز على الأرجح على منطقة بورسعيد ، وكان يخشى أن تقوم القوات الغازية بقطع الاتصال بين القوات المتمركزة في سيناء والقوات المتمركزة في وادي النيل[١] . وقد حرص على إعلان أنباء الاستعداد العسكري المصري لمواجهة احتمالات الغزو بكل وسائل الإعلان ، وذلك حتى يردع بريطانيا وفرنسا ، ومِن أمثلة ذلك أن مجلة التحرير حرصت ابتداء من سبتمبر سنة ١٩٥٦م على نشْر صور الاستعدادات والتدريبات العسكرية ، وعلى تغطية أنباء استدعاء العسكريين السابقين إلى الخدمة العسكرية[٢] ، بَيْد أن عبد الناصر كان يتخذ تلك الإجراءات العسكرية بصفتها إجراءات احتياطية ، فلم يكن يعتقد أن بريطانيا وفرنسا ستُقْدِمان على عملية عسكرية ضد مصر[٣] .

---

(١) محمد حسنين هيكل : قصة السويس ، ١٥٠.

(٢) التحرير ، (القاهرة) ، ١٩٥٦/٩/٤م ، ١٤، التحرير ، ١٩٥٦/٩/١١م ، ٢٨.

(٣) من المهم أن نقارن التقدير السياسي لعبد الناصر بالتقدير العسكري للقوات المسلحة ؛ فلم تكن القيادة العامة متأثِّرة بالتصورات العقيدية التي حكمَتْ تفكير عبد الناصر . لذلك فقد قدَّرَتْ ، منذ أوائل أغسطس ، أن الاحتمال الأرجح هو قيام بريطانيا وفرنسا بغزو شامل بالقواعد الموجودة شرقي البحر المتوسط ، وأنه إذا دخلت إسرائيل معركة ضد مصر فإنها لن تلعب أكثر من دور مخلب القط ، لاستدراج القوات المصرية إلى صحراء سيناء تمهيدًا للغزو البريطاني الفرنسي . وقد جاء ذلك في وثائق القيادة العامة المنشورة في : صلاح بسيوني : مصر وأزمة السويس ، القاهرة ـ دار المعارف ١٩٧٠م .

كما أكَّده محمد حافظ إسماعيل ، عضو القيادة العامة آنذاك ، في حديثه مع المؤلف في ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٨٤م .

(٥)

أزمة الإنذار الأنجلو فرنسي لمصر في ٢٩ من أكتوبر

كانت تلك الأزمة بمثابة أزمة حقيقية ، استوفت كل الشروط التي يلزم توافرها في الأزمات ، التي سبق أن أشرنا إليها . فقد نشأت نتيجة توجيه بريطانيا وفرنسا في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٦م إنذارًا إلى مصر بسحْب قواتها لمسافة عشرة أميال غرب قناة السويس ، للفصل بين القوات المصرية والقوات الإسرائيلية التي كانت قد بدأت بشن هجوم على سيناء في اليوم ذاته ، وإلا فإن بريطانيا وفرنسا ستتدخلان عسكريًا لاحتلال القناة لضمان الملاحة بها .

فبينما كان عبد الناصر يطبِّق الاستراتيجيات الأربع سالفة الذكر ، أملًا منه في منْع خطة الهجوم العسكري ، كانت خطة الهجوم العسكري الإسرائيلي الفرنسي البريطاني على مصر قد اكتملتْ منذ نهاية أغسطس باسم «خطة موسكتير» ؛ وقد التقت الخطة الأنجلو ـ فرنسية مع المصالح الإسرائيلية في الهجوم على مصر ، فقد كانت إسرائيل تخطط لشن حرب على مصر لفتح خليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية ، وتدمير قواعد الفدائيين في قطاع غزة ، وقد مهَّد ذلك كله لعقْد اتفاقية سيفر بين بريطانيا وفرنسا وإسرائيل ، وهي الاتفاقية التي حددت خطة الهجوم المسلح على مصر . بموجب هذه الخطة تقوم إسرائيل بمهاجمة القوات المصرية في سيناء ، ثم تقوم بريطانيا وفرنسا بتوجيه إنذار إلى مصر وإسرائيل بالابتعاد عشرة أميال عن قناة السويس ، وأن تسمح مصر لبريطانيا وفرنسا باحتلال بورسعيد والإسماعيلية والسويس ، بحجة الفصل بين الفريقين المتحاربين ، فإذا رفض عبد الناصر تقوم الدولتان باحتلال المدن الثلاث بالقوة . وفي ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٦م شرعت الدول الثلاث في تنفيذ الخطة ؛ فقد قامت القوات الإسرائيلية بغزو شبه جزيرة سيناء ، ثم وجَّهَتْ بريطانيا وفرنسا الإنذار المتفق عليه إلى مصر .

ردت مصر على ذلك برفض الإنذار والإعلان عن التصميم على مقاومة القوات الغازية ، وسارت مصر في اتجاه اتِّباع استراتيجيتَيْنْ ، الأولى قتالية والأخرى سياسية ؛ قوام الاستراتيجية الأولى ـ التي هي أقرب إلى استراتيجية الضربة بضربة ـ أنه حينما قامت القوات الجوية البريطانية بضرب المطارات والمواقع العسكرية المصرية ، وضربت بورسعيد من الجو والبحر ، قاومها الجيش المصري مدعومًا من قوات المقاومة الشعبية . أما الاستراتيجية الأخرى فهي العمل السياسي الدولي من خلال الأمم المتحدة ، فقد تحالفت دول العالم الثالث في الجمعية العامة للأمم المتحدة لإصدار قرار بأغلبية ٦٤ دولة ، بما فيها الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ، يطالب الدول المعتَدِيَة بسحب قواتها من مصر . ومن خلال الاستراتيجيتين استطاع عبد الناصر أن يُفْشِل العدوان العسكري الغربي ، لكنَّ مصر دفعت أثمانًا باهظة ؛ لعل أهمها مرور السفن الإسرائيلية لأول مرة في مضايق تيران في اتجاه البحر الأحمر ، فقد أدَّى احتلال إسرائيل معظم شبه جزيرة سيناء إبان العدوان الثلاثي في أكتوبر ـ نوفمبر سنة ١٩٥٦م إلى سيطرة إسرائيل على منطقة شرم الشيخ ، ومن ثَمَّ على الملاحة في خليج العقبة ، وقد رفضت إسرائيل الانسحاب من غزة وشرم الشيخ وجزيرة تيران وصنافير ومنطقة ساحلية بطول ٢٢٠ كم وعرضها ٢٨ كم بطول خليج العقبة ، إلا إذا أخذتْ ضمانات بحُرية مرور السفن الإسرائيلية في خليج العقبة وعدم استخدام قطاع غزة قاعدة للعمليات الفدائية ضدها ، وتدخلت الولايات المتحدة للضغط على إسرائيل بالانسحاب وعلى مصر لوضع قوات طوارئ دولية في شرم الشيخ ، وكان هذا يعني موافقة القوات المصرية على فتح الملاحة للسفن الإسرائيلية في خليج العقبة ، وقد سلَّمت مصر بذلك من أبريل ١٩٥٧م حتى مايو سنة ١٩٦٧م . كذلك قَبِلت مصر وضع قوات الطوارئ الدولية لتكون حاجزًا بينها وبين القوات الإسرائيلية ، وهذا يعني عدم قدرة القوات المصرية على مهاجمة الحدود الإسرائيلية ، وقد استعملت الدول العربية ذلك

للتنديد بمصداقية دعاوى عبد الناصر وأحاديثه عن تحرير فلسطين.

وفي الأسبوع الأول من أبريل سنة ١٩٥٧م عبرت سفينة إسرائيلية ذات امتياز أمريكي خليج العقبة، وأنزلت شحنة من البترول الإيراني في ميناء إيلات. ومنذ ذلك الوقت حتى ٢٣ من مايو سنة ١٩٦٧م، حين أغلقت مصر الملاحة في خليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية، استعملت إسرائيل حقها في الملاحة في الخليج. وأعلنت وزارة الخارجية الأمريكية في ٢٣ من يونيو سنة ١٩٥٧م تأكيدها حق المرور الحر في الخليج. ويمكن القول إن مرور سفن إسرائيل في خليج العقبة قد مثَّل البذرة التي أدت إلى نشوب الحرب العربية الإسرائيلية في يونيو سنة ١٩٦٧م.

(٦)

دلالات الإدارة المصرية لأزمات تأميم شركة قناة السويس

يمكن القول إن الإدارة المصرية أزمات تأميم شركة قناة السويس اتَّسمت بالتفاوُت من أزمة إلى أخرى، كما أن الإدارة حققت أهدافها في بعض تلك الأزمات، بينما فشلت في تحقيق تلك الأهداف في أزمات أخرى؛ ففي حالة أزمة سحب عرض التمويل نجحت إدارة الأزمة في استثمار سحب العرض لإعلان التأميم، وهو أمر كان يُعِدُّ له عبد الناصر قبل الأزمة بسنوات. أما فيما يتعلق بأزمة تأميم الشركة فقد أدارها عبد الناصر من خلال سلسلة من التنازلات المحدودة بالإضافة إلى التصميم على قرار التأميم. فإذا كان هدف عبد الناصر في تلك الأزمة منْع نشوب الحرب فإنه لم ينجح في ذلك لسببَيْنِ؛ الأول هو شكل الإعلان عن قرار التأميم، الذيان كان هدفه تعبئة الرأي العام العربي خلف القرار فإنه كان بمثابة رسالة للقيادات الغربية بأن عبد الناصر ينوي ضرْب مصالحهم النفطية في الشرق الأوسط. من ناحية أخرى، فقد اعتمدت إدارة الأزمة بعد إعلان القرار

على عنصر التنازلات وعلى الترغيب أكثر مما اعتمدت على ترهيب العدو ، فتحتَ تأثير الاعتقاد بأن المماطلة السياسية التي قادها بعد إعلان قرار التأميم ستؤدي إلى فقدان بريطانيا وفرنسا المبرر المعنوي أمام العالم للغزو ، لم يعطِ عبد الناصر وزنًا مهمًا في استراتيجيته لتعبئة الجبهة الداخلية ، وإعدادها عسكريًا لإقناع الدولتين بأن تكاليف الغزو ستكون باهظة ، وأنه من الأفضل لهما اختيار طريق العمل السياسي . ومن ثَمَّ ، فقدتْ تهديدات عبد الناصر بالمقاومة مصداقيتها . ومن المهم لنجاح استراتيجية الردع تأكيد مصداقية الردع لدى العدو ، وذلك من خلال سلسلة التهديدات اللفظية والأعمال الفعلية التي توضح للعدو بشكل لا يحتمل اللَّبْس أن الرادع ينوي بالفعل أن يطبِّق الردْع . ومن ثَمَّ ، فإنه إذا كان نجاح القرار يعتمد على وضع العدو في حالة من عدم اليقين أو شبه اليقين فيما يتعلق بما سيتحمَّله من نتائج إذا قام بتصرُّفٍ محددٍ ، فإن نجاح الردْع يعتمد إلى حد أكبر على تحقيق اليقين لدى العدو بأن الرادع يعتزم بالفعل تطبيق تهديداته في حالة تجاوز العدو الخطوط المحدَّدة . وأخيرًا ، فإنه فيما يتعلق بأزمة العدوان الثلاثي فإن المشكلة المحورية كانت تدور حول اعتقاد عبد الناصر بشكل يقيني لا تعززه ، بل تعارضه ، المعلومات أن بريطانيا وفرنسا لن تهاجما مصر ولن تتواطآ مع إسرائيل ، وهو ما ثبت عدم صحته وأدى إلى مفاجأة استراتيجية كاملة لعبد الناصر . صحيح أن العدوان فشل ، لكن مصر دفعت ثمنًا باهظًا .